

# ضمان الاستثمار

الفصلية

العدد الأول (يناير- مارس 2023)

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

ملف شامل

يرصد ترتيب

الدول العربية

في 27

مؤشر دولي

## استقرار وضع معظم الدول العربية في التقييمات السيادية

## ومؤشرات المخاطر خلال عام 2022



STANDARD  
& POOR'S

FitchRatings

MOODY'S

CI CAPITAL  
intelligence



Allianz

Allianz  
Trade

COFACE  
FOR TRADE

CRECENDO  
10 YEARS

THE PRS  
GROUP  
EST. 1979  
CHALLENGING BORDERS  
CHALLENGING RISK

FitchSolutions

GPI

Atradius  
Managing risk. enabling trade

dun & bradstreet

NEXI  
Nippon Export and Investment Insurance



## محتويات النشرة

3	الإفتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
6	مقدمة
8	الجزء الأول: مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية
14	الجزء الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة  
في تأمين المستثمرين  
والمصدرين والمؤسسات المالية  
ضد المخاطر  
التجارية والسياسية

49

عاماً

A+

S&P Global  
Ratings

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.

المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفاء 13096

تقاطع طريقي المطار

وجمال عبد الناصر

www.dhaman.org



تجدد الإشارة إلى أن النتائج والتفسيرات الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

### للاستفسار عن محتويات النشرة وطلب نسخة

aeldabh@dhaman.org	أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول
azzaelmezin@dhaman.org	عزة المزين نائب رئيس وحدة البحوث والنشر
anis@dhaman.org	أنيس وسلاتي نائب رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول
aymang@dhaman.org	ايمن غازي سكرتير

+965-24959529

## الافتتاحية

## استقرار تقييم المخاطر في الدول العربية لعام 2022

رغم تصاعد حدة التوترات السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم فإن الدول العربية شهدت استقراراً نسبياً خلال العام 2022 في تقييمها السيادي ومؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية الصادرة عن وكالات الرصد والتقييم العالمية المتخصصة، وذلك بفضل تطورات وعوامل إقليمية عديدة في مقدمتها استمرار الارتفاع الكبير في أسعار النفط بمعدل يزيد على 41% مقارنة بالعام السابق، والهدوء النسبي الذي شهدته العديد من بؤر النزاع والتوتر في عدد من المناطق الساخنة في المنطقة.

المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

ومع دخولنا عام 2023 من المتوقع أن يتحدد تقييم الدول العربية في المؤشرات الصادرة عن تلك الوكالات العالمية على جهود الدول العربية في تعزيز استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والمالي الى جانب مجموعة من العوامل الخارجية أهمها ما يلي:

- نجاح التوافقات الإقليمية والدولية بين الأطراف المؤثرة في تحقيق الاستقرار النسبي في ملفات العراق واليمن وسوريا وليبيا وفلسطين.
- مصير جهود تعزيز التقارب بين الدول العربية من جهة ودول الجوار الإقليمي من جهة أخرى وفي مقدمتها إيران وتركيا واثيوبيا.
- قدرة الوساطة الصينية والدولية على وقف الحرب الروسية - الأوكرانية أو على الأقل بدء هدنة مؤقتة تمهد لتسوية تفضل من احتمالات اتساع نطاق الحرب، خصوصا مع تراجع حدة التوتر بين الولايات المتحدة والصين بسبب ملف تايوان.
- تداعيات الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية على وضع المصارف الأمريكية والعالمية وكذلك على اقتصادات الدول الناشئة ولاسيما الدول العربية.
- مستقبل العلاقات العربية - الأمريكية في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة لعام 2024.

وفي هذا السياق تحث المؤسسة الحكومات العربية على تشكيل لجان عليا بمشاركة جميع الجهات المعنية في كل دولة عربية لتنفيذ خطط عاجلة وشاملة تهدف الى تحسين ترتيب الدولة في تلك المؤشرات مع استعداد المؤسسة للقيام بدورها في رفع تقارير متخصصة وشاملة عن وضع كل دولة عربية مع التأكيد على أهمية التواصل مع فرق البحث القائمة على إصدار تلك المؤشرات للمساهمة في تحسين تصنيفاتها أو تلافي عدم تصنيفها مستقبلا.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لمؤشرات التقييم السيادي ومؤشرات المخاطر في تحديد نصيب الدول العربية من اهتمام الشركات متعددة الجنسية ومؤسسات التمويل والاستثمار والتجارة في المنطقة والعالم وبالتالي حصتها من التدفقات الاستثمارية والتمويلية والتجارية التي تعد العنصر الحاكم في تحقيق التنمية الشاملة، تواصل المؤسسة رسدها الدقيق الذي يعد الوحيد من نوعه على مستوى المنطقة لأكثر من 27 مؤشراً صادرة عن 14 جهة دولية في مجالات التصنيف السيادي والانتمائي وتقييم المخاطر بأنواعها والتي جاءت أبرز نتائجها لعام 2022 مقارنة بالعام السابق كما يلي:

- استقرار التصنيف السيادي لـ 7 دول عربية مع تحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان مقابل تراجع تصنيف الكويت وتونس، إضافة الى تغير الرؤية المستقبلية لـ 6 دول وذلك وفق أهم 4 وكالات عالمية.
- تواصل استحواذ دول الخليج ثم الأردن والمغرب ومصر على مقدمة الترتيب عربيا في أغلب التقييمات المتعلقة بمؤشرات المخاطر بكل أنواعها.
- تحسن متوسط الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش و PRS لقياس مخاطر الدول السياسية والاقتصادية والمالية في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة، وكذلك في مؤشرات مخاطر التجارة والاستثمار الصادرة عن وكالتي دان أند براد ستريت وكريدينو.
- استقر ترتيب أغلب الدول العربية في مؤشرات تقييم المخاطر المختلفة التي تصدرها كل من مؤسسات كوفاس، واليانز تريد، ووكالة نيكسي اليابانية.
- تصدرت دول الخليج والمغرب مقدمة الدول العربية في تصنيف أتراديوس لمخاطر الدول بنهاية عام 2022.
- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي مع تحسن الوضع في 13 دولة.

## 13 دولة عربية وأجنبية استفادت من عقود المؤسسة خلال الفترة

# مجلس إدارة "ضمان" عقد اجتماعه الأول لعام 2023

أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير. أصدرت المؤسسة العدد الفصلي الثاني من نشرة "ضمان الاستثمار"، للفترة من أبريل إلى يونيو عام 2022 عن التجارة العربية لعام 2021 وتوقعات العام 2022، والعدد الفصلي الثالث يوليو- سبتمبر لعام 2022 عن قطاع تأمين التجارة والاستثمار والتمويل في الدول العربية، والعدد الفصلي الرابع أكتوبر- ديسمبر لعام 2022 عن مؤشرات أداء الاقتصاد العربي لعام 2022 والتوقعات لعام 2023.

كما تم إصدار 4 أعداد من النشرة الشهرية الداخلية لتقييم المخاطر، والتي تغطي 141 دولة وتشمل المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية ومؤشر ضمان لتقييم مخاطر الدول وتقييم المخاطر السيادية من قبل أهم الوكالات العالمية. كما تم إعداد 10 تقارير لتقييم مخاطر الدول والمخاطر القطاعية وتحديث تقييم المخاطر التجارية قصيرة المدى في دول العام لعام 2022.

أشارت بيانات التقرير المالي أن موجودات المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2022 بلغت حوالي (536,206,568) دولاراً مقارنة مع (534,524,837) دولاراً في 31 أغسطس 2022.

وبلغت حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ (508,545,792) دولاراً مقارنة بمبلغ (507,058,087) دولاراً كما في 31 أغسطس 2022، بارتفاع قدره (456,428) دولاراً.

كما بلغت الإيرادات الإجمالية حتى 31 ديسمبر 2022 مبلغ (16,172,774) دولاراً، مقارنة بمبلغ (20,791,597) دولاراً لنفس الفترة من العام الماضي بانخفاض قدره (4,618,823) دولاراً، وقد بلغ صافي ربح الفترة مبلغ (5,967,725) دولاراً مقارنة بمبلغ (11,035,264) دولاراً لنفس الفترة من العام الماضي.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، هذا وقد تقرر أن يتم عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2023 في شهر أبريل المقبل عقب اجتماع مجلس المساهمين وذلك في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية.

عُقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الثلاثاء الموافق 2023/3/7 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وبحضور السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وبمشاركة السيد/ المدير العام.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2022/9/1 إلى 2022/12/31، الذي أشتمل على ثلاثة فصول هي: عمليات الضمان، الأنشطة المكملة والخدمات المساندة، والتقرير المالي.

في مجال العمليات، تم خلال فترة التقرير إبرام (26) عقداً جديداً، توزعت على 12 عقد تأمين ائتمان و13 عقد تأمين تعزيز خطابات اعتماد وعقد واحد لإعادة تأمين وارد اختياري. كما تلقت المؤسسة

خلال فترة التقرير (320) طلب تأمين بقيمة إجمالية بلغت 711 مليون دولار. وعليه بلغت القيمة الإجمالية للعمليات المؤمن عليها خلال فترة التقرير 1019.71 مليون دولار، وذلك بزيادة نسبتها 8.01 % عن ذات الفترة من العام 2021. وقد استفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (10) دول عربية مصدرة و(3) دول أجنبية، تصدرتها دولة الكويت بنسبة 27.59%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 25.92% ثم سويسرا بنسبة 16.22%.

وبلغ إجمالي أقساط التأمين بما فيها أقساط إعادة التأمين الوارد الاختياري والنسبي نحو 2.117 مليون دولار، بانخفاض نسبته 7.07 % عن ذات الفترة من العام السابق، ولم تقم المؤسسة بدفع أي تعويض أو استرداد أي مبلغ خلال فترة التقرير.

وفيما يتعلق بإعادة التأمين الوارد الاختياري، تم إبرام اتفاقية جديدة مع الشركة الأردنية لضمان القروض وتجديد 6 اتفاقيات قائمة مع هيئات تأمين الائتمان الأردنية والتونسية. وقد بلغت قيمة العمليات المعاد التأمين عليها اختياريًا 4.12 ملايين دولار.

وبخصوص إعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية، بلغ إجمالي العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة مع هيئات الضمان الوطنية العربية حوالي 105.24 ملايين دولار خلال فترة التقرير.

أما الالتزامات القائمة، فقد بلغت قيمتها الإجمالية على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة نحو 528 مليون دولار أمريكي. وقد

**إبرام 26 عقداً  
بقيمة تجاوزت  
المليار دولار  
خلال 3 أشهر**

## "ضمان" أبرمت 43 عقداً و12 ملحقاً للتأمين بقيمة 708.31 ملايين دولار في الربع الأول

وتسلمت المؤسسة خلال فترة التقرير 207 طلبات لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 9 دول عربية ومن 3 جهات أجنبية بلغت قيمتها 228.25 مليون دولار. كما تسلمت 9 استفسارات لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها 203 ملايين دولار.

أبرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 43 عقداً تأميناً خلال الربع الأول من العام 2023 بالإضافة الى 12 ملحقاً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري بقيمة قدرها 708.31 ملايين دولار.

### عروض ترويجية في دول الخليج ومصر والأردن ودول أجنبية

واصلت المؤسسة أنشطتها التسويقية خلال الربع الأول من العام 2023 من خلال التواصل مع عدد من الشركات المصدرة وعدد من المستثمرين والمؤسسات المالية وهيئات الضمان الوطنية والدولية وشركاء الأعمال ووسطاء التأمين وذلك في كل من الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان ومصر والأردن وعدد من الدول الأجنبية، كما تم إصدار عدد من العروض والعقود التأمينية في مجالات تأمين ائتمان الصادرات وتمويل التجارة والاستثمار.

### وفد "ضمان" بحث سبل تعزيز العمليات في الأردن

قام وفد المؤسسة برئاسة المدير العام بزيارة عمل للأردن، حيث تم عقد عدد من الاجتماعات مع محافظ البنك المركزي الأردني ومدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض، وعدد من المسؤولين في وزارات المالية والصناعة والتجارة والتمويل والاستثمار، كما التقى الوفد نائب الرئيس التنفيذي لشركة البوتاس العربية. حيث تم خلال اللقاءات بحث سبل تعزيز استفادة الأردن من خدمات المؤسسة التأمينية في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتمويل الواردات من السلع الأساسية وكذلك صادرات المنتجات الأردنية الى الأسواق الخارجية.

### "ضمان" وقعت مذكرة تفاهم

#### مع الهيئة اليونانية لتأمين ائتمان الصادرات

أبرمت مؤسسة "ضمان" مذكرة تفاهم مع الهيئة اليونانية لتأمين ائتمان الصادرات "ائتمان صادرات اليونان (ECG)"، بهدف تعزيز التعاون بين الكويت واليونان في مجال التجارة ومناخ الأعمال وتبادل المعلومات حول المشاريع الجديدة والفرص التجارية المتاحة للطرفين.

### "ضمان" استقبلت وفدين من

#### مصر وبريطانيا بمقرها الرئيسي

عقدت المؤسسة اجتماعاً مع وفد وزاري من جمهورية مصر العربية في مقرها الرئيسي لبحث سبل دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتمويل الواردات من السلع الأساسية عبر مختلف الخدمات التأمينية التي توفرها المؤسسة.

كما اجتمعت المؤسسة مع وفد اقتصادي من بريطانيا للتعريف بمختلف خدماتها التأمينية ولبحث سبل تنشيط التعاون بين المؤسسة وهيئة تأمين ائتمان الصادرات البريطانية.

### وفد المؤسسة بحث سبل تعزيز استفادة

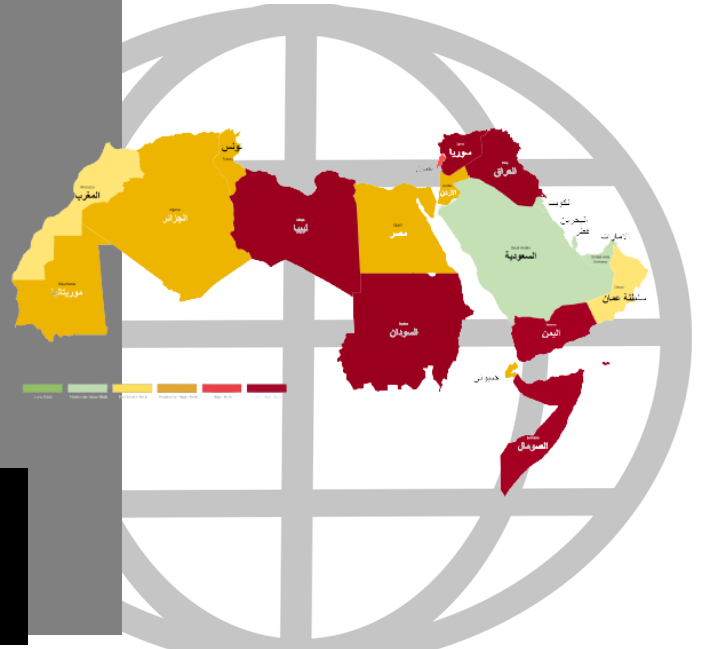
#### سلطنة عمان من خدماتها التأمينية

قام وفد المؤسسة برئاسة المدير العام بزيارة عمل لسلطنة عمان، حيث تم عقد عدد من الاجتماعات مع المسؤولين في وزارة المالية ومع الرئيس التنفيذي لـ "كريديت عمان". وذلك لبحث سبل تعزيز استفادة سلطنة عمان من خدمات المؤسسة التأمينية في مختلف مجالات التجارة والاستثمار.

### المؤسسة نظمت ورشة عمل بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط

نظمت المؤسسة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ورشة عمل لعدد من القيادات العليا من مختلف الوزارات والإدارات العمومية في الدول العربية، للتعريف بمختلف أنظمة الضمان التي تديرها المؤسسة ودورها في تشجيع الصادرات العربية لمختلف دول العالم وتنمية الاستثمارات الأجنبية الوافدة للدول الأعضاء.

# التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر في الدول العربية 2022 - 2021



تركز النشرة الفصلية الأولى للمؤسسة على رصد التقييمات السيادية وتقييمات المخاطر في الدول العربية، والتي تصدرها الوكالات العالمية المتخصصة مع إبراز التغيرات التي طرأت بشأنها خلال عام 2022، وذلك استمراراً لنهج المؤسسة في رصد المؤشرات ذات الصلة بعملها وسعيها منها للتوعية بأهمية متابعة تلك المؤشرات وتحديد أنواعها والمنهجيات والمتغيرات المستخدمة في حسابها من أجل التعريف المعمق بها من قبل الجهات الحكومية والبحثية المعنية، وكذلك في أوساط المتعاملين في مجالات الاستثمار والتمويل والتجارة والتأمين. حيث تعد تلك المؤشرات عنصراً مهماً في اتخاذ القرار من قبل هؤلاء المستفيدين إما بشأن تحسين البيئة الاستثمارية وتحسين المؤشرات التي تعتمد عليها تلك التصنيفات، أو لاتخاذ قرار الاستثمار من قبل الشركات الاستثمارية الكبرى في العالم أو للحصول على التمويل من قبل الجهات الدولية، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها النشرة :

## أولاً مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية

A بدرجاته المختلفة، والذي يمثل تقييماً سيادياً مرتفعاً خلال عامي 2021 و2022.

• صنفت المغرب وسلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر في مستوى B بدرجاته المختلفة وفقاً لغالبية الوكالات خلال عامي 2021 و2022.

• تراوح تصنيف العراق بين B وC وفقاً لوكالتي فيتش وموديز خلال عامي 2021 و2022.

• حصلت 6 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة وفق وكالة ستاندرد أند بورز، بنهاية عام 2022، بينما حازت السعودية والبحرين على نظرة مستقبلية إيجابية، وفي المقابل حازت المغرب على نظرة مستقبلية سلبية.

• حازت 7 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة فيتش بينما حازت السعودية على نظرة مستقبلية إيجابية، وحازت الأردن ومصر على نظرة مستقبلية سلبية بنهاية عام 2022.

• حازت 7 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة كابيتال انتليجينس، بينما حازت الأردن على نظرة مستقبلية إيجابية بنهاية عام 2022.

• 8 دول عربية فقط هي قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر ولبنان تم تصنيفها من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في العالم وهي ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس.

• صنفت كل من الإمارات والمغرب والعراق من قبل ثلاث وكالات، بينما صنفت تونس من وكالتي موديز وفيتش فقط خلال عام 2022.

• 9 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا وفلسطين والصومال وموريتانيا وجيبوتي لم يتم تصنيفها من قبل أي من الوكالات الأربع حتى عام 2022 .

• توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الأربع.

• استقر متوسط ترتيب الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الأربع بين عامي 2021 و2022، مع تحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان وفق وكالة ستاندرد أند بورز وتراجع تصنيف الكويت وتونس وفق وكالة فيتش بنهاية عام 2022.

• حازت كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية على تصنيف

## ثانياً: مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية

حين تراجع تصنيف كل من قطر والمغرب.

على صعيد تقييم كريدنبدو لمخاطر الدول في معاملات التصدير، شهد المتوسط العربي تراجعاً طفيفاً في مؤشر المخاطر السياسية قصيرة الأجل بنهاية عام 2022، وفي المقابل شهد تحسناً في مؤشر المخاطر التجارية. بينما شهد استقراراً في المؤشرات الثلاث لتقييم كريدنبدو لمخاطر الدول في الاستثمارات المباشرة وهي مخاطر وقيود تحويل العملة ومخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية، ومخاطر العنف السياسي.

استقر وضع 17 دولة عربية في شروط الدفع التي يفضلها المستثمرون والمصدرون الدوليون في التعامل في الصفقات التجارية بنهاية عام 2022، بينما تحسن وضع العراق وتراجع وضع المغرب وتونس.

تصدرت كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر مقدمة الدول العربية في تصنيف أتراديوس لمخاطر الدولة بنهاية عام 2022، بينما حلت سلطنة عمان والمغرب ثانياً بمستوى مخاطر معتدلة، وجاءت 6 دول عربية في مستوى مخاطر معتدلة إلى مرتفعة، بينما صنفت باقي الدول العربية ما بين مخاطر مرتفعة إلى مرتفعة جداً.

شهد متوسط أداء الدول العربية في مؤشر السلام العالمي تحسناً كمحصلة لتحسن الوضع في 14 دولة عربية في المؤشر خلال عام 2022، تصدرتها تونس والجزائر.

بجانب مصادر البيانات المجانية والمدفوعة التي تم الاعتماد عليها في هذه النشرة لرصد مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية، هناك مصادر أخرى لرصد تلك المخاطر مثل وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) التي توفر بيانات عن التقييمات السيادية ومخاطر العملات ومخاطر القطاع المصرفي والمخاطر السياسية والاقتصادية بجانب مخاطر الدولة، كذلك تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي لتقييم مخاطر الائتمان في الدولة، وتقييم وكالة ستاندرد أند بورز لمخاطر الدول والذي يتضمن 6 أبعاد (اقتصادية، مالية، الدين الحكومي، ميزان المدفوعات، ميزان المعاملات الخارجية، الاقتراض).

### ملاحظات بشأن التقييمات السيادية وتصنيفات المخاطر

يوجد فرق بين التقييم الائتماني السيادي الذي تصدره وكالات عالمية متخصصة بشأن درجة الملاءة أو الجدارة الائتمانية للدولة ويعبر عن رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، أي تقييم قدرة حكومة الدولة على سداد أعباء ديونها في تواريخ الاستحقاق ووفق الشروط المتفق عليها بين الحكومة والمقرضين. أما تقييم مخاطر الدول فتصدره وكالات عالمية متخصصة أيضاً ليعبر عن مستوى المخاطر المرتبط بمعاملات الاستثمار والتجارة الدولية مع تلك الدولة واحتمالات التعرض لخسائر نتيجة تحقق مخاطر محددة.

يوجد اختلاف بين المنهجيات المستخدمة من قبل الوكالات العالمية المصدرة للتقييمات السيادية وتقييمات المخاطر من جهة المتغيرات المستخدمة وأوزانها وعدد وطبيعة مستويات التصنيف.

تم استخدام الألوان والإشارات في بعض المؤشرات لتسهيل التعرف على وضع الدولة وترتيبها والتغيرات التي طرأت عليها إيجاباً أم سلباً.

من الطبيعي أن يكون لدى بعض الدول أو المؤسسات تحفظات على التصنيفات الصادرة من الوكالات العالمية، بشأنها وهو ما يتطلب من المعنيين في تلك الدول والمؤسسات مراجعة المنهجيات المتبعة أو التواصل بشكل مباشر مع فريق اعداد تلك التصنيفات بهدف التعرف على آليات تحسين أداء الدولة في تلك المؤشرات.

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز الأولى بمخاطر منخفضة في الغالبية العظمى لمؤشرات تقييم مخاطر الدول سواء السياسية أو التجارية خلال عامي 2021 و2022.
- 10 دول عربية أحرزت تقدماً في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول بنهاية عام 2022، تصدرتها الأردن والسعودية في مقابل تراجع 8 دول أخرى، بينما استقر ترتيب موريتانيا والصومال والسودان.
- شهد المتوسط العربي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول تحسناً طفيفاً بنهاية عام 2022، كمحصلة لانخفاض درجة المخاطر في 12 دولة عربية في مقابل ارتفاعها في 9 دول أخرى.
- سجل المتوسط العربي ارتفاعاً في المؤشر المركب لمخاطر الدول الصادر عن مجموعة PRS بنهاية عام 2022، مدعوماً بانخفاض مستوى المخاطر في 11 دولة عربية.
- شهدت 19 دولة عربية استقراراً في تصنيفها في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة بنهاية عام 2022 (بينما تراجع تصنيف مصر فقط)، كما شهدت جميع الدول العربية المدرجة في مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال استقراراً وظل تصنيفها دون تغيير خلال العام نفسه.

استقر تصنيف 19 دولة عربية في مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة عبر الحدود خلال عامي 2021 و2022، بينما تحسن تصنيف سلطنة عمان وتراجع تصنيف تونس في المؤشر بنهاية عام 2022.

استقر تصنيف 19 دولة عربية في مؤشر اليانز تريد لتقييم مخاطر الدول في المدى القصير بنهاية عام 2022 (مع تحسن وضع سلطنة عمان وتراجع وضع مصر)، كما استقر تصنيف 18 دولة عربية في المؤشر في المدى المتوسط خلال العام نفسه.

شهد المتوسط العربي تحسناً في مؤشر مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود الصادر عن دان أند براد ستريت بنهاية عام 2022، مدفوعاً بتحسن 7 دول واستقرار 8 دول أخرى في

STANDARD  
& POOR'S

الجزء الأول

MOODY'S

مؤشرات التقييم السيادي

FitchRatings

للدول العربية

CAPITAL  
intelligence

الأكثر نفوذاً في العالم ( حيث تستحوذ على 95% من إجمالي سوق إصدار الديون في العالم) تليها وكالة كابيتال انتلجينس.

• هناك تشابه في التقييم الخاص بالتصنيف السيادي الصادر عن الوكالات الأربع ، حيث إن جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والأرقام وعلامتا + و- الى جانب النظرة المستقبلية في بعض الأحيان.

• تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استناداً إلى أربعة عوامل أساسية هي القوة الاقتصادية، وقوة المؤسسات، والقوة المالية والتعرض للمخاطر، وتعتمد على مجموعة من المؤشرات لتصنيف اقتصاديات الدول وفق المتانة والقدرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية وذلك في مجالات النمو الاقتصادي، والمالية العامة، والمديونية الداخلية والخارجية، والملاءة المالية للمنظومة المصرفية، والتمويل الخارجي، وسعر الصرف، وحالة الاستقرار السياسي للدولة المصنفة، والاطر المؤسسي ومدى اعتماد الدولة على معايير الحوكمة، إلى جانب عوامل أخرى مثل نسبة البطالة والقوانين المشجعة على الاستثمار وحماية رأس المال ودرجة مرونة أسواق العمل ودرجة الانفتاح الاقتصادي وغيرها.

يعد التقييم السيادي تقييماً مستقلاً للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤية واضحة لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في أدوات الدين لدولة ما وكذلك المخاطر السياسية، لذا فإن التصنيف الائتماني السيادي هو أداة توضح مستوى المخاطر المرتبطة بالإقراض لدولة معينة، حيث يتم تطبيقه على جميع السندات الصادرة عن الحكومة، فضلاً عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين حيث يُستدل من التصنيف الائتماني السيادي لدولة ما على مستوى مخاطر الاستثمار في تلك الدولة.

• كلما ارتفع التصنيف الائتماني السيادي للدولة كان بمثابة شهادة موثوقة على قدرتها على الوفاء بتسديد أقساط الدين وفوائده مما يمكنها غالباً من الحصول على قروض بشروط تفضيلية، ويعني التصنيف الائتماني المنخفض أن الدولة تواجه مخاطر عالية بالتخلف عن السداد (أو ربما واجهت صعوبات في سداد الديون والوفاء بالتزاماتها المالية مسبقاً)، مما يقلل من فرص حصولها على تمويل نتيجة تشديد شروط الائتمان على الدولة. ويعتمد تحديد مستوى مخاطر الائتمان السيادي على مؤشرات عديدة منها خدمة ديون الدولة ونسبة الاستيراد ونمو المعروض النقدي وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

• تعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش الوكالات الثلاث



### النظرة المستقبلية:

هي توقعات التصنيف (Outlook Rating) على المدى المتوسط ما بين 6 إلى 24 شهراً، وتشير إلى إمكانية تغير التصنيف في حال حدوث تغير في العوامل الأساسية لاقتصاد الدولة وتأخذ ثلاثة اتجاهات:

- نظرة مستقبلية إيجابية: تعكس استمرار تحسن الأداء الائتماني وإمكانية تحسن التصنيف في المستقبل، نظراً لتوقعات بأداء إيجابي على مستوى عدة مؤشرات مالية واقتصادية للدولة.
- نظرة مستقبلية مستقرة: تعني إمكانية استمرار التصنيف الائتماني كما هو دون تغيير، كما تعكس استقراراً في الأداء الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط مقارنة بأخر تصنيف ائتماني.
- نظرة مستقبلية سلبية: تعكس نظرة تشاؤومية واحتمالية تخفيض التصنيف الممنوح مستقبلاً نظراً لتوقعات بأداء ضعيف على مستوى عدة مؤشرات مالية واقتصادية للدولة.

### درجات تصنيف التقييمات الائتمانية السيادية

#### Sovereign credit rating scores

Sovereign Ratings	Moody's Rating	S&P Rating	Fitch Rating	Capital Intelligence Ratings	التصنيفات السيادية
Minimal Credit Risk	Aaa	AAA	AAA	AAA	الحد الأدنى من مخاطر الائتمان
Very Low Credit Risk	Aa1	AA+	AA+	AA+	مخاطر ائتمانية منخفضة جداً
	Aa2	AA	AA	AA	
	Aa3	AA-	AA-	AA-	
Low Credit Risk	A1	A+	A+	A+	مخاطر ائتمانية منخفضة
	A2	A	A	A	
	A3	A-	A-	A-	
Moderate Credit Risk	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	مخاطر ائتمانية متوسطة
	Baa2	BBB	BBB	BBB	
	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	
Substantial Credit Risk	Ba1	BB+	BB+	BB+	مخاطر ائتمانية أساسية
	Ba2	BB	BB	BB	
	B3a	BB-	BB-	BB-	
High Credit Risk	B1	B+	B+	B+	مخاطر ائتمانية مرتفعة
	B2	B	B	B	
	B3	B-	B-	B-	
Very High Credit Risk	Caa1	CCC+	CCC+	CCC+	مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً
	Caa2	CCC	CCC	CCC	
	Caa3	CCC-	CCC-	CCC-	
May be in or Near Default	Ca	CC	CC	CC	قريب من التخلف عن السداد
	C	C	C	C	
Default	D	D	D	D	متخلف عن السداد

عادةً ما تقوم وكالة التصنيف الائتماني بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية لدولة ما بناءً على طلب الحكومة وتحديد تصنيف يمتد من درجة AAA إلى الدرجة D، وفق أربع مجموعات رئيسية هي:

### المجموعة الأولى:

- تصنيف AAA (ستاندرد أند بورز، فيتش، كابيتال انتلجينس) أو Aaa (موديز) هو أعلى تصنيف ويعكس وضعاً ائتمانياً هو الأكثر أماناً وقدرة عالية للدولة في الوفاء بديونها ومواجهة أي أزمات مالية واقتصادية.
- تصنيف AA أو Aa يشير إلى تصنيف ائتماني عالٍ ومخاطر ائتمانية منخفضة جداً.
- تصنيف A يعكس جدارة ائتمانية تتراوح ما بين متوسطة ومرتفعة بجانب قدرة عالية على سداد الديون مع مخاطر ائتمانية منخفضة.

### المجموعة الثانية:

- تصنيف BBB أو Baa يعكس جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة، ومخاطر ائتمانية متوسطة مع قدرة كافية لسداد الديون.
- تصنيف BB أو Ba يشير إلى احتمال الوفاء بالالتزامات المالية للدولة ولكن مع وجود مخاطر.
- تصنيف B يشير إلى وجود مخاطر ائتمانية مرتفعة مع احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية.

### المجموعة الثالثة:

- تصنيف CCC و CC أو Caa و Ca يعكس جدارة ائتمانية ضعيفة ومخاطر مرتفعة جداً لعدم الوفاء بالالتزامات المالية وسداد الديون، مما يعني أن المقترض في هذه الحالة سيحصل على القروض بأسعار فائدة مرتفعة.

### المجموعة الرابعة:

- تصنيف C أو D يعكس قمة المخاطرة والتعثر في سداد الديون أو القروض إضافة إلى مخاطر كبيرة بإفلاس الدولة المقترضة.
- كما تستخدم وكالات ستاندرد أند بورز وفيتش وكابيتال انتلجينس علامات (+) و (-) في درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمن تقييم كل درجة تصنيف ولإشارة إلى مدى التزام الجهة أو الدولة المقترضة بالسداد.

## التصنيف السيادي لوكالة ستاندرد آند بورز (Standard &amp; Poor's)

STANDARD  
& POOR'Sاستقرار تصنيف 8 دول عربية وتحسن تصنيف كل من  
قطر وسلطنة عمان بنهاية عام 2022

التقييم السيادي للدول العربية وفق وكالة ستاندرد آند بورز 2021-2022

The Sovereign Ratings of Arab countries by Standard &amp; Poor's 2021-2022

ترتيب 2022	الدولة	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	ديسمبر 2022		التغيير	Country	Ranking 2022
				النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating			
1	قطر	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	AA	↑	Qatar	1
2	الكويت	إيجابي / Positive	A+	مستقر / Stable	A+	→	Kuwait	2
3	السعودية	مستقر / Stable	A-	إيجابي / Positive	A-	→	Saudi Arabia	3
4	المغرب	سلبي / Negative	BBB-	سلبي / Negative	BBB-	→	Morocco	4
5	سلطنة عمان	إيجابي / Positive	B+	مستقر / Stable	BB	↑	Oman	5
6	البحرين	إيجابي / Positive	B+	إيجابي / Positive	B+	→	Bahrain	6
6	الأردن	إيجابي / Positive	B+	مستقر / Stable	B+	→	Jordan	6
8	مصر	مستقر / Stable	B	مستقر / Stable	B	→	Egypt	8
9	العراق	مستقر / Stable	B-	مستقر / Stable	B-	→	Iraq	9
10	لبنان	....	SD	....	SD	→	Lebanon	10

تعد ستاندرد آند بورز Standard & Poor's وكالة تصنيف دولية تحلل الأسواق المالية واقتصادات الدول المختلفة، وهي واحدة من أكبر وكالات التصنيف الائتماني السيادي في العالم، وتمنح الوكالة التصنيفات الائتمانية للبلدان والبنوك والشركات، من خلال دراسة التطور التاريخي للأداء الاقتصادي والإصلاحات الحكومية وحجم الدين الحكومي والتضخم وقيمة العملة الوطنية، كما تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي قد تؤثر على اقتصاد الدولة مثل الأزمات المالية العالمية والعقوبات. ويعتمد التصنيف في الوقت الراهن على مجموعة من المؤشرات خاصة تلك التي ترتبط بالاقتصاد الكلي والنمو والمالية العامة والدين والقطاع المصرفي والتمويل الخارجي وأنظمة أسعار الصرف، هذا بجانب مؤشرات الجانب المؤسسي والسياسي والأمني.... وغيرها.

ويتم التعبير عن التقييم الإجمالي للعوامل الاقتصادية في فهرس بالحروف يشير الى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة وإلى أي مدى من المحتمل أن تفي الدولة بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والمستثمرين، وتقوم الوكالة بانتظام بمراجعة التصنيفات الائتمانية للدولة، كما تعطي نظرة مستقبلية للتنمية طويلة الأجل للاقتصاد تتراوح ما بين إيجابية ومستقرة وسلبية.

يتضمن التقييم السيادي الصادر عن وكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poor's الأمريكية 10 دول عربية فقط موزعة وفق ثلاثة مستويات رئيسية، حيث حازت 3 دول عربية على تصنيف A بمستوياته المختلفة وحصلت 6 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة في حين حصلت لبنان فقط على تصنيف SD (الذي يرمز الى تخلف الدولة فعلياً عن تسديد بعض الالتزامات المالية مع احتمال أن تفي بالتزاماتها الأخرى)

شهدت كل من قطر وسلطنة عمان تحسناً في تقييمها السيادي بنهاية عام 2022، في حين استقر تقييم الـ 8 دول الأخرى عند نفس المستوى الخاص بعام 2021.

تغيرت النظرة المستقبلية طويلة الأجل في 4 دول عربية خلال عام 2022، بتحسّن النظرة المستقبلية للسعودية، إلى إيجابية وتراجعت في الكويت وسلطنة عمان والأردن إلى مستقرة، في مقابل استقرارها دون تغيير في الدول الست الأخرى.

حلت قطر في مقدمة التصنيف السيادي للدول العربية خلال عام 2022، وارتفع تصنيفها إلى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس استمرار تمتعها بمستوى جودة عال في سداد الديون ومخاطر ائتمانية منخفضة جداً، تلتها الكويت وحازت على تصنيف بمستوى A+ والذي يعكس قدرتها الائتمانية العالية على سداد الديون في ظل مخاطر ائتمانية منخفضة، ولكن مع تراجع نظرتها المستقبلية إلى سلبية. وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بمستوى تصنيف A-، مع تحسن نظرتها المستقبلية إلى إيجابية.

حافظت المغرب على تصنيفها بمستوى BBB- وحلت في المركز الرابع عربياً مع نظرة مستقبلية سلبية، تلتها سلطنة عمان بتصنيف BB، ثم البحرين والأردن بحصولهما على تصنيف B+ مع اختلاف النظرة المستقبلية ما بين إيجابية ومستقرة، ثم مصر في المرتبة السابعة بتصنيف B مع نظرة مستقبلية مستقرة، ثم العراق بتصنيف B- مع نظرة مستقبلية مستقرة، وحصلت لبنان على تصنيف SD.

في 28 فبراير 2022 أكملت وكالة ستاندرد آند بورز

اندماجها مع وكالة أي إتش إس ماركت

IHS Markit وهي إحدى وكالات التصنيف

السيادي الخمس الرئيسية في العالم حتى بداية 2022

## التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة موديز 2021-2022

## The Sovereign Ratings of Arab Countries by Moody's 2021-2022

ترتيب 2022	الدولة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير / Change	Country	Ranking 2022
1	الإمارات	Aa2	Aa2	—	UAE	1
2	قطر	Aa3	Aa3	—	Qatar	2
3	الكويت	A1	A1	—	Kuwait	3
3	السعودية	A1	A1	—	Saudi Arabia	3
5	المغرب	Ba1	Ba1	—	Morocco	5
6	سلطنة عمان	Ba3	Ba3	—	Oman	6
7	الأردن	B1	B1	—	Jordan	7
8	البحرين	B2	B2	—	Bahrain	8
8	مصر	B2	B2	—	Egypt	8
10	تونس	Caa1	Caa1	—	Tunisia	10
10	العراق	Caa1	Caa1	—	Iraq	10
12	لبنان	C	C	—	Lebanon	12

تعد وكالة موديز Moody's Investors Service (MIS) مزودًا عالميًا للتصنيفات الائتمانية السيادية والبحوث وتحليل المخاطر، حيث يُمكن التصنيف الذي تصدره وكالة موديز الممولين من وضع استراتيجيات للديون في الوقت المناسب من خلال إعطاء نظرة شاملة على أسواق الدين العالمية تأسيساً على تصنيفاتها الائتمانية وأبحاثها.

تركز وكالة موديز على 4 عوامل رئيسية عند تقييم التصنيف الائتماني السيادي هي: القوة الاقتصادية (المتعلقة بالهيكل الاقتصادي ومنها نصيب الفرد من الناتج والتنوع وحجم السوق)، والقوة المؤسسية (المرتبطة بقوة المؤسسة وإمكانية التنبؤ بالسياسات)، والقوة المالية (عبء الديون مقارنة بالقدرة على تعبئة الموارد الحكومية)، وحساسية المخاطر (وجود مخاطر أو تهديد مباشر ومفاجئ لسداد الديون). ويتم التعبير عن التقييم الإجمالي للتصنيف السيادي في فهرس بالحروف يشير إلى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة وإلى أي مدى من المحتمل أن تفي الدولة بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والمستثمرين.

أصدرت وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية موديز تقييماً سيادياً لـ 12 دولة عربية خلال عام 2022، وحازت 4 دول عربية على تصنيف A بمستوياته المختلفة وحصلت 5 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة في حين حازت تونس والعراق ولبنان على تصنيف C بمستوياته المختلفة.

استقر تصنيف الدول الاثنتي عشرة عند نفس المستوى دون تغيير بين عامي 2021 و 2022.

تصدرت الإمارات الدول العربية في التصنيف السيادي لموديز بنهاية عام 2022، وحصلت على تصنيف ائتماني مرتفع (Aa2)، والذي يعني تمتع الدولة بمستوى جودة عال في سداد الديون ومع مخاطر ائتمانية منخفضة.

حلت قطر في المرتبة الثانية بتصنيف Aa3، ثم الكويت والسعودية في المرتبة الثالثة بتصنيف A1 وهو ما يعكس القدرة العالية للدول الخليجية الثلاث على سداد الديون مع وجود مخاطر ائتمانية منخفضة.

جاءت المغرب في المرتبة الخامسة عربياً محافظة على تصنيفها (Ba1) مما يشير إلى احتمال وفائها بالديون ولكن مع وجود مخاطرة.

حلت سلطنة عمان في المرتبة السادسة بتصنيف Ba3 تلتها الأردن بتصنيف B1 ثم البحرين ومصر في المرتبة الثامنة بتصنيف B2، وحازت 3 دول هي تونس والعراق ولبنان على تصنيف C بدرجاته المختلفة، والذي يعكس جدارة ائتمانية ضعيفة ووجود مخاطرة مرتفعة جدا في سداد الديون والوفاء بالتزامات.

12 دولة عربية شهدت استقراراً

في تصنيف وكالة موديز

لعام 2022 مع تصدر الإمارات

وقطر والكويت والسعودية

## التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة فيتش 2021-2022

## The Sovereign Ratings of Arab countries by Fitch 2021-2022

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2022		ديسمبر 2021		الدولة	ترتيب 2022
			التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook		
1	UAE	➡	AA-	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	الإمارات	1
1	Kuwait	⬇️	AA-	مستقر / Stable	AA	سلبي / Negative	الكويت	1
1	Qatar	➡	AA-	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	قطر	1
4	Saudi Arabia	➡	A	إيجابي / Positive	A	سلبي / Negative	السعودية	4
5	Morocco	➡	BB+	مستقر / Stable	BB+	مستقر / Stable	المغرب	5
6	Oman	⬆️	BB	مستقر / Stable	BB-	سلبي / Negative	سلطنة عمان	6
7	Jordan	➡	BB-	سلبي / Negative	BB-	سلبي / Negative	الأردن	7
8	Bahrain	➡	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	البحرين	8
8	Egypt	➡	B+	سلبي / Negative	B+	مستقر / Stable	مصر	8
10	Iraq	➡	B-	مستقر / Stable	B-	سلبي / Negative	العراق	10
11	Tunisia	⬇️	CCC+	.....	B	سلبي / Negative	تونس	11
12	Lebanon	➡	C	....	C	....	لبنان	12

تقدم وكالة فيتش تقييماً لقدرة الدولة السيادية على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بالكامل وفي الوقت المحدد، وبالتالي تركز على احتمالية التخلف عن سداد الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص ولاسيما سندات الدين الصادرة في الأسواق العالمية.

تركز وكالة فيتش على مجموعة من العوامل الكمية والنوعية لتحليل الائتمان السيادي للدولة وتتضمن: مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وأفاقه، بجانب السمات الهيكلية للاقتصاد التي تجعله أكثر أو أقل عرضة "للصدمات" بما في ذلك مخاطر استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة التي يشكلها القطاع المالي، فضلاً عن "المخاطر السياسية" وعوامل الحوكمة، بالإضافة إلى هيكل الدين العام واستدامته وكذلك التمويل ومؤشرات المديونية الخارجية مع التركيز بشكل خاص على استدامة أرصدة التجارة الدولية وتمويل الحساب الجاري وتدفقات رأس المال، وكذلك مستوى وهيكل الدين الخارجي (العام والخاص).

يتم منح تصنيف فيتش على مقياس يتضمن مجموعة من الحروف (من AAA إلى C) وتكون التصنيفات مصحوبة بمعدل (+) أو (-) لتحديد "درجات التصنيف". ويمثل تصنيف AAA أعلى جودة ائتمانية بمعنى أدنى توقع لمخاطر التخلف في السداد بجانب قدرة استثنائية على سداد الالتزامات المالية، في حين تدل (C) على قدرة ضعيفة على سداد الديون ومخاطر مرتفعة جداً (بالإضافة إلى RD التي تعني التخلف عن السداد ولكن دون الإفلاس وكذلك D التي تعني الإفلاس).

تم تصنيف 12 دولة عربية من طرف وكالة فيتش الأمريكية بنهاية عام 2022، منها 4 دول خليجية هي الإمارات وقطر والكويت والسعودية صنفت في مستوى A بدرجاته المختلفة، وحازت 6 دول عربية على تصنيف B، في المقابل صنفت كل من تونس ولبنان في المستوى C بدرجاته المختلفة.

استقر تصنيف 9 دول عربية عند نفس المستوى بين عامي 2021 و2022، وتحسن تصنيف سلطنة عمان في مقابل تراجع تصنيف الكويت إلى AA- وتونس إلى CCC+.

حلت كل من الإمارات والكويت وقطر في المرتبة الأولى عربياً خلال عام 2022، بتصنيف سيادي AA- الذي يتضمن مستوى جودة ائتمانية مرتفعة مع مخاطر تخلف عن سداد منخفضة جداً.

جاءت السعودية في المرتبة الرابعة بتصنيف A والذي يعكس جدارة ائتمانية ما بين متوسطة إلى مرتفعة، مع مخاطر ائتمانية منخفضة للتخلف عن السداد.

حلت المغرب في المرتبة الخامسة عربياً، وحازت على تصنيف سيادي BB+ مما يشير إلى احتمالية وفائها بالالتزامات وسداد الديون مع وجود مخاطرة، تلتها سلطنة عمان بتصنيف BB، ثم الأردن بتصنيف BB-.

حلت كل من البحرين ومصر ثامناً بتصنيف B+، ثم العراق بتصنيف B-، مما يعني وجودها في فئة الدول ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة.

جاءت تونس ولبنان في المؤخرة بتصنيف CCC و C على التوالي (مما يعكس جدارة ائتمانية ضعيفة ومخاطر ائتمانية مرتفعة جداً).

## فيتش: استقرار التصنيف السيادي

لـ 9 دول عربية وتحسن سلطنة عمان في مقابل تراجع تصنيف الكويت وتونس بنهاية عام 2022



## استقرار تصنيف 8 دول عربية وفق وكالة كابيتال انتليجينس بنهاية عام 2022 مع تحسن النظرة المستقبلية للأردن والسعودية وسلطنة عمان

التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة كابيتال انتليجينس لعامي 2021 و2022

### The Sovereign Rating of Arab Countries by Capital Intelligence in 2021&2022

ترتيب 2022	الدولة	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	ديسمبر 2021		ديسمبر 2022	
				التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التغيير Change	النظرة المستقبلية Outlook
1	الإمارات	AA-	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
1	قطر	AA-	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
3	الكويت	A+	مستقر / Stable	A+	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
3	السعودية	A+	سليبي / Negative	A+	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
5	سلطنة عمان	BB	سليبي / Negative	BB	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
6	الأردن	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	—	إيجابي / Positive
6	البحرين	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
6	مصر	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	—	مستقر / Stable
9	لبنان	SD	....	....	....	....	....

تشير التصنيفات الائتمانية السيادية لشركة كابيتال انتليجينس CI إلى قدرة الحكومات السيادية على سداد التزامات الديون الحالية والمستقبلية المتوقعة لدائني القطاع الخاص في الوقت المحدد وبالكامل بناءً على ترتيب مخاطر الائتمان بعد تحليل مفصل لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة واستعداد الحكومات لتبني وتنفيذ سياسات مالية مستدامة واتخاذ تدابير أخرى تقلل من المخاطر.

يرتكز التصنيف الائتماني السيادي لكابيتال انتليجينس على 5 أبعاد تحليلية تتضمن المخاطر السياسية والمؤسسية، والصلاية الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، والتنوع الاقتصادي، والتنافسية)، والقوة المالية (أداء الموازنة وهيكلها، ومخاطر السيولة، وعبء الدين الحكومي) والاستقرار النقدي والمالي ( مرونة السياسة النقدية، التضخم، قوة القطاع البنكي وغيره) والقوة الخارجية (أداء الحساب الجاري والتمويل، والدين الخارجي، والسيولة الدولية).

تشير بيانات التقييم السيادي الصادرة عن وكالة كابيتال انتليجينس لـ 8 دول عربية لعام 2022، إلى أن 4 دول خليجية حازت على تصنيف A الأقل خطورة بمستوياته المختلفة كما حصلت 4 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة بينما لم تحظ لبنان بتصنيف كابيتال انتليجينس خلال عام 2022.

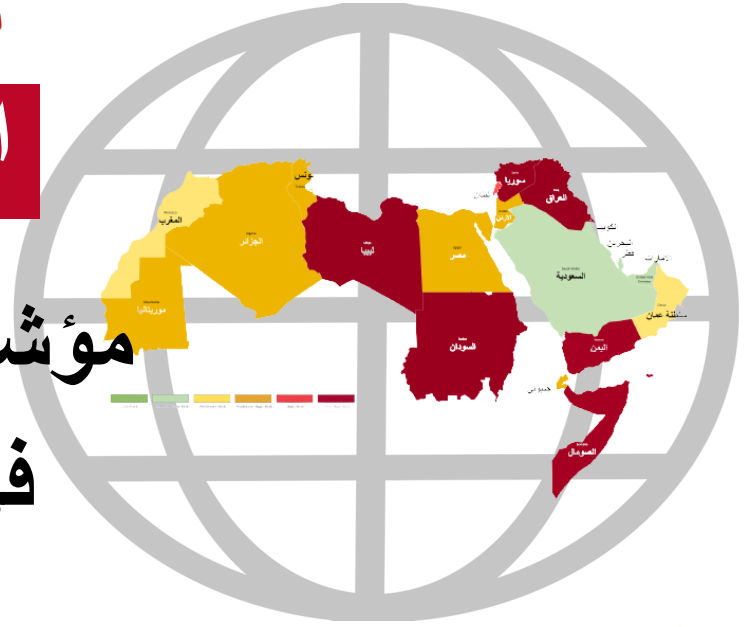
استقر تصنيف الدول الثمانية عند نفس المستوى دون تغيير بين عامي 2021 و2022.

حافظت 5 دول عربية هي الإمارات وقطر والكويت والبحرين ومصر على نظرتها المستقبلية المستقرة خلال عام 2022، بينما شهدت النظرة المستقبلية لكل من السعودية وسلطنة عمان تحسناً وتحولت إلى مستقرة، وكذلك الأردن تحولت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

تصدرت كل من الإمارات وقطر المرتبة الأولى في تصنيف كابيتال انتليجينس بنهاية عام 2022، وحازت على تصنيف (AA-) مما يعني جدارتهما الائتمانية العالية وقدرتهما المرتفعة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المناسب مع نظرة مستقبلية مستقرة.

حلت الكويت والسعودية في المرتبة الثالثة بتصنيف (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة مما يعني قدرتهما المرتفعة على السداد مع مخاطر منخفضة، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة بتصنيف BB مع نظرة مستقبلية مستقرة، تلاها كل من الأردن والبحرين ومصر بتصنيف B+.

## الجزء الثاني

مؤشرات تقييم المخاطر  
في الدول العربية

Allianz Trade



الناتج المحلي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية ورصيد الحساب الجاري.

• **عوامل مالية:** ومنها إجمالي الدين الخارجي، وتكاليف خدمة الدين، ورصيد الحساب الجاري، وصافي السيولة الدولية، وسعر الصرف.

وتجدر الإشارة الى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الناجمة عن وجود

تدهور أو اضطراب في العوامل السابقة في دولة معينة والعائد الإجمالي المتوقع على الاستثمار أو ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود مع تلك الدولة. وتوجد مجموعة من المؤسسات التي تقوم بتقييم مخاطر الدولة بغرض توفير رؤية أكثر وضوحاً للجودة الشاملة لبيئة الأعمال والمخاطر التي قد تواجه المستثمرين سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو تجارية أو تشغيلية في الدولة التي ترغب بعض الحكومات أو الشركات أو الأفراد بالاستثمار فيها أو تصدير السلع أو الخدمات إليها.

وفيما يلي سيتم تناول تقييم تلك المخاطر عبر رصد مؤشرات التقييم التي تقوم بها أشهر الوكالات المتخصصة على النحو التالي:

تشير مخاطر الدولة إلى عدم اليقين المرتبط بالاستثمار أو المعاملات التجارية في بلد معين، وبشكل أكثر تحديداً إلى أي مدى يمكن أن يؤدي عدم اليقين إلى خسائر للمستثمرين أو الموردين في تلك الدولة، كما تقيس مخاطر الدولة أي مدى يمكن لحكومة دولة معينة أن تتخلف عن سداد ديونها سواء كانت سندات أو غيرها من الالتزامات المالية التي تزيد من مخاطر التحويل. بمعنى أوسع، فإن مخاطر الدولة هي درجة تأثير

الاضطرابات السياسية والاقتصادية على الأوراق المالية للمصدرين الذين يقومون بأعمال تجارية في بلد معين.

وهناك عدة عوامل تسبب حالات عدم اليقين الخاصة بكل دولة منها السياسية، أو الاقتصادية، أو المالية، وغيرها على النحو التالي:

• **عوامل سياسية:** ومنها استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار وسيادة القانون والنظام والصراع الداخلي والتوترات العرقية والصراع الخارجي والمساءلة والديمقراطية والفساد والبيروقراطية.

• **عوامل اقتصادية:** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من

الصفحة	المؤشر	م
15	مؤشر فيتش لمخاطر الدول ومكوناته الفرعية	1
20	مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول	2
24	مؤشر اليانز تريد لمخاطر الدول	3
26	مؤشر كوفاس لمخاطر الدول	4
30	مؤشر كريدينو للمخاطر ومكوناته الفرعية	5
35	مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة	6
36	تصنيف دان آند براد ستريت لمخاطر الدولة	7
37	شروط الدفع المفضلة	8
38	تصنيف اتراديوس لمخاطر الدول	9
40	مؤشر السلام العالمي	10



## ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

### تحسن ترتيب 10 دول عربية في مؤشر فيتش بنهاية عام 2022 مع تصدر دول الخليج

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

#### The Global Ranking of Arab Countries in the Fitch Country Risk Index

Arab Ranking 2022	Country	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب عربيا 2022
1	UAE	↑ 6	21	27	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	↑ 9	33	42	السعودية	2
3	Qatar	↑ 5	38	43	قطر	3
4	Oman	↑ 5	39	44	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	↑ 2	50	52	الكويت	5
6	Bahrain	↑ 9	57	66	البحرين	6
7	Jordan	↑ 10	73	83	الأردن	7
8	Morocco	↓ (10)	86	76	المغرب	8
9	Egypt	↓ (1)	91	90	مصر	9
10	Algeria	↑ 9	132	141	الجزائر	10
11	Tunisia	↓ (8)	142	134	تونس	11
12	Djibouti	↓ (13)	164	151	جيبوتي	12
13	Iraq	↑ 5	167	172	العراق	13
14	Lebanon	↓ (1)	174	173	لبنان	14
15	Mauritania	↔ 0	178	178	موريتانيا	15
16	Palestine	↑ 3	181	184	فلسطين	16
17	Libya	↓ (1)	186	185	ليبيا	17
18	Syria	↓ (3)	193	190	سوريا	18
19	Somalia	↔ 0	195	195	الصومال	19
20	Sudan	↔ 0	197	197	السودان	20
21	Yemen	↓ (1)	200	199	اليمن	21
Average		↑ 1	124	125	المتوسط	

يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 201 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أعلى درجة مخاطر - Low score = Higher risk) إلى 100 (الأقل مخاطر - Higher score = lower risk)، بناءً على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة لدينا وهي: المخاطر السياسية طويلة المدى والمخاطر السياسية قصيرة المدى والمخاطر الاقتصادية طويلة الأجل والمخاطر الاقتصادية قصيرة المدى والمخاطر التشغيلية.

تشير بيانات وكالة فيتش سوليوشنز إلى أن ترتيب الدول العربية في المؤشر المركب لمخاطر الدول بنهاية عام 2022، شهد تحسناً طفيفاً وانخفض متوسط الترتيب من المركز 125 إلى المركز 124، وجاء ترتيب 12 دولة عربية أقل من المتوسط العربي ما بين المرتبة 132 بالنسبة للجزائر والمرتبة 200 بالنسبة لليمن.

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مقدمة الدول العربية في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال 2021 و2022 على التوالي.

تحسن ترتيب 10 دول عربية عالمياً في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2022، في مقابل تراجع ترتيب 8 دول أخرى هي جيبوتي (13 مركزاً)، والمغرب (10 مراكز)، وتونس (8 مراكز)، وسوريا (3 مراكز)، وتراجع ترتيب كل من مصر ولبنان وليبيا اليمن بمركز واحد.

استقر ترتيب موريتانيا والصومال والسودان في المراكز 178 و195 و197 عالمياً على التوالي بين عامي 2021 و2022.

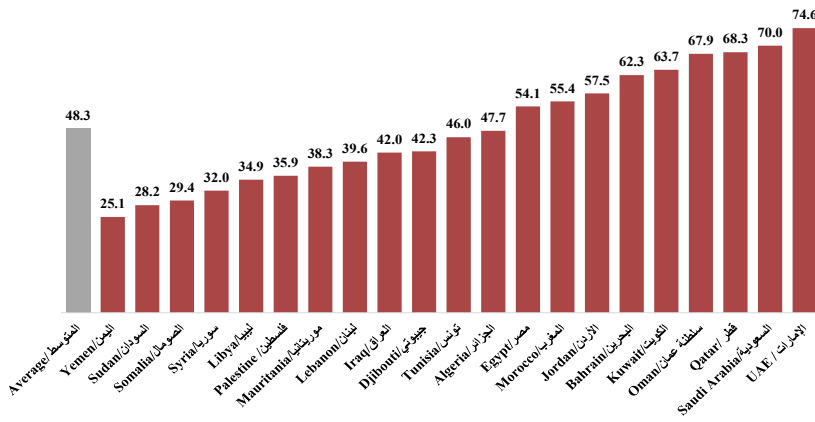
حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً (21 عالمياً) تلتها السعودية (الثانية عربياً، 33 عالمياً)، ثم قطر (الثالثة عربياً، و38 عالمياً).

جاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة عربياً و39 عالمياً، ثم الكويت والبحرين والأردن والمغرب ومصر في المراكز من الخامس إلى التاسع عربياً، والمراكز 50 و57 و73 و86 و91 عالمياً على التوالي خلال عام 2022.

جاءت كل من الأردن والبحرين والجزائر والسعودية والإمارات في مقدمة الدول التي شهدت تحسناً في ترتيبها في المؤشر عالمياً بنهاية عام 2022، حيث قفزت الأردن 10 مراكز ثم البحرين والجزائر والسعودية 9 مراكز لكل منها، ثم الإمارات 6 مراكز.

## مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول (Fitch CRI)

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول عام 2022  
Fitch Composite Country Risk Index in Arab Countries in 2022



### وضع الدول العربية في مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول

Fitch Composite Country Risk Index in Arab Countries

الترتيب عربيا 2022	الدولة	ديسمبر 2021 Dec 2021	ديسمبر 2022 Dec 2022	التغير	Country	Arab Ranking 2022
1	الإمارات	73.1	74.6	↑ 1.5	UAE	1
2	السعودية	67.4	70.0	↑ 2.6	Saudi Arabia	2
3	قطر	67.1	68.3	↑ 1.2	Qatar	3
4	سلطنة عمان	66.6	67.9	↑ 1.3	Oman	4
5	الكويت	64.5	63.7	↓ (0.8)	Kuwait	5
6	البحرين	60.6	62.3	↑ 1.7	Bahrain	6
7	الأردن	56.2	57.5	↑ 1.3	Jordan	7
8	المغرب	57.1	55.4	↓ (1.7)	Morocco	8
9	مصر	55.8	54.1	↓ (1.7)	Egypt	9
10	الجزائر	46.7	47.7	↑ 1.0	Algeria	10
11	تونس	48.2	46.0	↓ (2.2)	Tunisia	11
12	جيبوتي	45.9	42.3	↓ (3.6)	Djibouti	12
13	العراق	40.9	42.0	↑ 1.1	Iraq	13
14	لبنان	40.5	39.6	↓ (0.9)	Lebanon	14
15	موريتانيا	38.7	38.3	↓ (0.4)	Mauritania	15
16	فلسطين	35.7	35.9	↑ 0.2	Palestine	16
17	ليبيا	35.5	34.9	↓ (0.6)	Libya	17
18	سوريا	31.9	32.0	↑ 0.1	Syria	18
19	الصومال	28.2	29.4	↑ 1.2	Somalia	19
20	السودان	27.1	28.2	↑ 1.1	Sudan	20
21	اليمن	25.6	25.1	↓ (0.5)	Yemen	21
	المتوسط	48.25	48.34	↑ 0.1	Average	

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سليفوشنز

- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدولة (CRI) بشكل طفيف بنهاية عام 2022، ليلعب 48.3 كمحصلة لارتفاع قيمة المؤشر وانخفاض درجة المخاطر في 12 دولة عربية في مقابل انخفاضه في 9 دول أخرى.
- واصلت 9 دول عربية هي الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت والبحرين والمغرب والأردن ومصر تحقيق قيمة أعلى من المتوسط العربي في المؤشر المركب خلال عامي 2021 و2022، في مقابل 12 دولة دون هذا المتوسط خلال هذين العامين.

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة محققة أعلى تقييم وأقل مخاطر خلال عام 2022، بقيادة الإمارات التي حازت على تقييم بلغ (74.6) نقطة ثم السعودية (70) نقطة، تلتها قطر (68.3) نقطة، وسلطنة عمان (67.9) نقطة، والكويت (63.7) نقطة، والبحرين (62.3) نقطة على التوالي.

- حازت كل من الأردن والمغرب ومصر على تقييم أعلى من المتوسط العربي والعالمي في المؤشر خلال عام 2022، بينما تراوحت قيم الجزائر وتونس وجيبوتي والعراق ما بين 48 و42 نقطة خلال عام 2022.

- تصدرت السعودية والبحرين والإمارات 12 دولة عربية انخفضت فيها المخاطر خلال عام 2022، في مقابل ارتفاع مستوى المخاطر في 9 دول أخرى تصدرتها جيبوتي وتونس.

تحسن وضع 12 دولة عربية

في مؤشر فيتش تصدرتها السعودية

خلال عام 2022 مقابل ارتفاع

مستوى المخاطر في 9 دول



## مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية (Fitch Operational Risk Index)

## دول الخليج والأردن والمغرب ومصر الأقل عربياً

## في المخاطر التشغيلية بنهاية عام 2022

## وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية

## Arab Countries in Fitch Operational Risk Index

الترتيب عربياً 2022	الدولة	ديسمبر 2021 Dec 2021	ديسمبر 2022 Dec 2022	التغير Change	Country	Arab Ranking 2022
1	الإمارات	75.3	76.2	0.9	UAE	1
2	قطر	67.4	68.3	0.9	Qatar	2
3	البحرين	68.3	67.9	(0.4)	Bahrain	3
4	السعودية	65.2	66.2	1.0	Saudi Arabia	4
5	سلطنة عمان	67.4	65.6	(1.8)	Oman	5
6	الكويت	57.3	58.0	0.7	Kuwait	6
6	الأردن	56.8	58.0	1.2	Jordan	6
8	المغرب	54.1	54.7	0.6	Morocco	8
9	مصر	51.0	50.6	(0.4)	Egypt	9
10	تونس	46.5	47.1	0.6	Tunisia	10
11	لبنان	46.6	45.1	(1.5)	Lebanon	11
12	الجزائر	40.7	40.3	(0.4)	Algeria	12
13	فلسطين	36.9	35.3	(1.6)	Palestine	13
13	العراق	33.9	35.3	1.4	Iraq	13
15	سوريا	32.3	32.4	0.1	Syria	15
16	جيبوتي	33.8	32.1	(1.7)	Djibouti	16
17	ليبيا	32.5	31.6	(0.9)	Libya	17
18	موريتانيا	30.2	30.8	0.6	Mauritania	18
19	السودان	28.9	28.6	(0.3)	Sudan	19
20	اليمن	22.1	22.3	0.2	Yemen	20
21	الصومال	23.4	22.1	(1.3)	Somalia	21
	المتوسط	46.2	46.12	(0.1)	Average	

تقوم وكالة فيتش بإعداد مؤشر المخاطر التشغيلية الذي يقارن من الناحية الكمية تحديات العمل في 201 دولة حول العالم. يسجل المؤشر درجات لكل دولة على مقياس من 0-100 (100 هي أقل درجة خطورة). ويقيس المؤشر جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات: سوق العمل (الحجم، مستويات التعليم، تكاليف توظيف العمال) والتجارة والاستثمار (الانفتاح ومستوى التدخل الحكومي ونوعية وفعالية البيئة القانونية)، والخدمات اللوجستية (جودة النقل والبنية التحتية) والجريمة والأمن (ظروف التشغيل ومخاطر الصراع بين الدول، والإرهاب، والجريمة، بما في ذلك الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة).

• تراجع المتوسط العربي في مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية تراجعاً طفيفاً ليبلغ (46.12) نقطة بنهاية عام 2022، وحقت 10 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في المؤشر في مقابل 11 دولة دون هذا المتوسط.

• تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن المقدمة بمستوي مخاطر تشغيلية هي الأقل بين الدول العربية بقيادة الإمارات والتي حصلت على (76.2) نقطة في المؤشر، وجاءت قطر في المرتبة الثانية (68.3 نقطة)، ثم البحرين في المرتبة الثالثة (67.9) نقطة، ثم السعودية وسلطنة عمان والكويت بحصولها على (66.2) و(65.6) و(58) نقطة على التوالي، مما يعني أنها الأسواق الأقل على مستوى المخاطر التشغيلية والأكثر جذباً خلال عام 2022.

• جاءت المغرب ومصر وتونس في المراتب من الثامنة إلى العاشرة عربياً بقيم بلغت (54.7) و(50.6) و(47.1) نقطة على التوالي.

• شهدت 11 دولة عربية تحسناً في مستوى المخاطر التشغيلية بنهاية عام 2022، وفي مقدمتها العراق.

• شهدت 10 دول عربية وهي البحرين وسلطنة عمان ومصر ولبنان والجزائر وفلسطين وجيبوتي وليبيا والسودان والصومال ارتفاعاً في مستوى المخاطر التشغيلية بنهاية عام 2022.

## انخفاض مستوى المخاطر التشغيلية

في 11 دولة عربية مقابل ارتفاعها

في 10 دول بنهاية عام 2022

## مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير (Fitch STPRI)

## تحسن المتوسط العربي في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية

## في المدى القصير بنهاية عام 2022

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير

## Arab Countries in Fitch Short Term Political Risk Index

ترتيب 2022	الدولة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	Country	Ranking 2022
1	الإمارات	86.7	87.9	1.2	UAE	1
2	قطر	82.7	83.1	0.4	Qatar	2
3	سلطنة عمان	80.4	81.7	1.3	Oman	3
4	الكويت	76.7	75.8	(0.9)	Kuwait	4
5	السعودية	72.9	75.7	2.8	Saudi Arabia	5
6	البحرين	73.8	73.8	0.0	Bahrain	6
7	الأردن	65.4	65.5	0.1	Jordan	7
8	جيبوتي	64.6	64.0	(0.6)	Djibouti	8
9	المغرب	63.3	60.2	(3.1)	Morocco	9
10	الجزائر	44.6	57.9	13.3	Algeria	10
11	مصر	60.4	57.6	(2.8)	Egypt	11
12	موريتانيا	48.5	48.5	0.0	Mauritania	12
13	تونس	49.0	47.7	(1.3)	Tunisia	13
14	لبنان	35.0	38.5	3.5	Lebanon	14
15	العراق	32.5	35.8	3.3	Iraq	15
16	سوريا	31.7	30.0	(1.7)	Syria	16
17	الصومال	27.3	29.4	2.1	Somalia	17
18	ليبيا	30.8	28.8	(2.0)	Libya	18
19	فلسطين	29.2	27.9	(1.3)	Palestine	19
20	السودان	22.1	24.6	2.5	Sudan	20
21	اليمن	19.0	22.3	3.3	Yemen	21
	المتوسط	52.2	53.2	1.0	Average	

يقوم مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير (STPRI) بتقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار خلال فترة زمنية قصيرة تصل إلى 24 شهراً، من خلال 4 مكونات هي: عملية صنع السياسات (تقييم لقدرة الحكومة على اقتراح سياستها وتميرها وتنفيذها)، والاستقرار الاجتماعي (تقييم المخاطر التي تشكلها أي نقاط ضعف في الاقتصاد أو المجتمع عن طريق البطالة والتضخم والاضطرابات العامة) الأمن والتهديدات الخارجية (الإرهاب والتسليح والتوترات الإقليمية وغيرها) واستمرارية العملية السياسية (الدورة الانتخابية، ومخاطر نقل غير دستوري للسلطة مثل الانقلاب أو الانتفاضة الشعبية).

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

شهد المتوسط العربي في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية للدولة في المدى القصير تحسناً ليصل إلى 53.2 نقطة عام 2022، كحصلة لارتفاع قيمة المؤشر وانخفاض المخاطر السياسية في 11 دولة عربية بنهاية عام 2022.

حققت 11 دولة عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في مقابل 10 دول أقل من المتوسط العربي.

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة بمستوي مخاطر سياسية قصيرة المدى هي الأقل بين الدول العربية، وفي مقدمتها الإمارات محققة (87.9) نقطة ثم قطر (83.1) نقطة تلتها سلطنة عمان (81.7) نقطة، ثم الكويت والسعودية والبحرين على التوالي، مما يعني أنها الأسواق الأكثر استقراراً في مناخ الاستثمار في المدى القصير.

حلت الأردن وجيبوتي والمغرب والجزائر ومصر في المرتبة من السابعة الى الحادية عشرة عربياً وحصلت على قيم تراوحت بين 65.5 و57.6 نقطة في هذا المؤشر. وحصلت دولتان فقط هما السودان واليمن على قيم أقل من 25 نقطة في هذا المؤشر خلال العام 2022.

شهدت البحرين وموريتانيا استقراراً في مستوى المخاطر السياسية خلال عام 2022، في حين تراجعت تلك المخاطر في 11 دولة تصدرتها الجزائر ولبنان، في مقابل ارتفاع المخاطر السياسية المرتبطة بمناخ الاستثمار في 8 دول عربية أخرى تصدرتها المغرب ومصر وفلسطين.

## 11 دولة عربية شهدت تحسناً

## في مستوى المخاطر السياسية في

## المدى القصير المرتبطة بمناخ

## الاستثمار بنهاية عام 2022

## ارتفاع المتوسط العربي لمستوى المخاطر الاقتصادية في المدى القصير بنهاية عام 2022

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير

Arab Countries in Fitch Short Term Economic Risk Index

ترتيب 2022	الدولة	ديسمبر 2021 Dec 2021	ديسمبر 2022 Dec 2022	التغير	Country	ترتيب 2022
1	السعودية	71.3	80.2	8.9	Saudi Arabia	1
2	الإمارات	62.9	64.6	1.7	UAE	2
2	سلطنة عمان	61.7	64.6	2.9	Oman	2
4	الكويت	66.5	63.1	(3.4)	Kuwait	4
5	العراق	58.5	59.8	1.3	Iraq	5
6	قطر	58.5	59.0	0.5	Qatar	6
7	الجزائر	49.6	50.6	1.0	Algeria	7
8	البحرين	44.4	50.0	5.6	Bahrain	8
9	ليبيا	49.2	49.4	0.2	Libya	9
10	مصر	52.5	48.8	(3.7)	Egypt	10
11	الأردن	39.8	45.0	5.2	Jordan	11
12	المغرب	48.8	43.5	(5.3)	Morocco	12
13	فلسطين	37.3	41.5	4.2	Palestine	13
14	موريتانيا	37.7	36.0	(1.7)	Mauritania	14
15	لبنان	38.3	34.4	(3.9)	Lebanon	15
16	تونس	39.0	33.3	(5.7)	Tunisia	16
17	سوريا	37.5	32.9	(4.6)	Syria	17
18	الصومال	23.8	31.7	7.9	Somalia	18
19	جيبوتي	42.9	30.4	(12.5)	Djibouti	19
20	اليمن	29.6	25.2	(4.4)	Yemen	20
21	السودان	19.8	24.4	4.6	Sudan	21
	المتوسط	46.2	46.1	(0.1)	Average	

يهدف مؤشر فيتش سوليوشنز للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير (STERI) إلى تحديد نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم والبطالة وتقلب أسعار الصرف وأداء ميزان المدفوعات فضلاً عن بيانات الدين الداخلي والخارجي على مدى العامين المقبلين باعتبار العام الحالي كنقطة مرجعية، وتتضمن مكوناته الفرعية كلاً من النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية والمالية العامة والتوازن الخارجي والتمويل.

- شهد المتوسط العربي تراجعاً طفيفاً في مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير خلال عام 2022 ليصل إلى 46.1 نقطة، مقارنة مع 46.2 نقطة في عام 2021.
- حققت 10 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي خلال عام 2022 في مقابل 11 دولة دون هذا المتوسط.
- تصدرت السعودية المقدمة بمستوى مخاطر اقتصادية قصيرة المدى هي الأقل بين الدول العربية، تلتها الإمارات وسلطنة عمان والكويت على التوالي بتخطي حاجز 60 نقطة.
- حل العراق في المرتبة الخامسة عربياً وحصل على 59.8 نقطة، ثم قطر والجزائر والبحرين وليبيا ومصر على التوالي.
- شهدت 12 دولة عربية تراجعاً في مستوى المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى خلال عام 2022، في مقدمتها السعودية، وتحسن المؤشر في هذه الدول بقيم تراوحت بين نحو 9 نقاط في السعودية وأقل من ربع نقطة مئوية في ليبيا.
- ارتفعت المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى في 9 دول عربية هي الكويت ومصر والمغرب وموريتانيا ولبنان وتونس وسوريا وجيبوتي واليمن، حيث تراجع تقييم المؤشر هذه الدول بقيم تراوحت بين أكثر من 12 نقطة في جيبوتي و1.7 نقطة في موريتانيا.

## تراجع مستوى المخاطر الاقتصادية

في المدى القصير في 12 دولة

عربية بنهاية عام 2022

تصدرتها السعودية والبحرين

وفق وكالة فيتش

## مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول

## تحسن وضع الدول العربية في المتوسط على مستوى المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية بنهاية عام 2022 وفق تقييم مجموعة PRS

وضع الدول العربية في مؤشر PRS المركب للمخاطر

PRS Composite Risk Index in Arab Countries

الترتيب 2022	الدولة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	Country	Ranking 2022
1	السعودية	79.3	85.5	6.3	Saudi Arabia	1
2	الإمارات	78.5	82.3	3.8	UAE	2
3	الكويت	72.8	81.0	8.3	Kuwait	3
4	قطر	78.0	80.0	2.0	Qatar	4
5	سلطنة عمان	71.8	78.5	6.8	Oman	5
6	ليبيا	66.3	70.8	4.5	Libya	6
7	العراق	65.3	70.5	5.3	Iraq	7
8	الجزائر	62.3	69.3	7.0	Algeria	8
9	البحرين	68.3	68.8	0.5	Bahrain	9
10	المغرب	68.3	64.5	(3.8)	Morocco	10
10	الأردن	64.8	64.5	(0.3)	Jordan	10
12	تونس	62.5	61.0	(1.5)	Tunisia	12
13	مصر	64.5	57.5	(7.0)	Egypt	13
14	الصومال	51.5	52.0	0.5	Somalia	14
15	اليمن	52.8	48.3	(4.5)	Yemen	15
16	سوريا	45.5	44.0	(1.5)	Syria	16
17	السودان	36.3	43.3	7.0	Sudan	17
18	لبنان	51.5	41.3	(10.3)	Lebanon	18
	المتوسط	63.3	64.6	1.3	Average	

منذ أكثر من 40 عاماً تقدم مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) مؤشراً مركباً يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 141 دولة حول العالم، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقاً وتعكف مجموعة PRS أيضاً على تقديم تنبؤات بشأن تلك المؤشرات في كل دولة خلال فترة تمتد لعام واحد أو لخمس أعوام، وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر لتعظيم استفادة المستثمرين حول العالم بالدرجة الأولى.

يحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعياً بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50% من التصنيف المركب، بينما تساهم تصنيفات المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة 25% لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر.

Source: PRS Group

تشير بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) إلى أن المتوسط العربي في مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول ارتفع بمقدار 1.3 نقطة إلى 64.6% بنهاية عام 2022، مما يشير إلى تحسن وضع الدول العربية في المجمل العام على مستوى المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية بنهاية عام 2022. واستقراره في مستوى مخاطر معتدلة.

شهدت 11 دولة عربية تحسناً في المؤشر المركب لمخاطر الدول بنهاية عام 2022 تصدرتها الكويت، في مقابل تراجع وضع 7 دول أخرى هي المغرب والأردن وتونس ومصر واليمن وسوريا ولبنان.

حصلت 9 دول عربية على قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS المركب بنهاية عام 2022، في مقابل 9 دول أخرى دون هذا المتوسط.

تصدرت الدول الخليجية الأربع الأولى المقدمة وحلت في الفئة الأولى من التصنيف بمستوى منخفض جداً لمخاطر الدولة وفق منهجية PRS Group وتجاوزت قيمة المؤشر المركب فيها حاجز 80% بنهاية عام 2022 بقيادة السعودية.

صنفت 3 دول عربية هي سلطنة عمان وليبيا والعراق في مستوى منخفض لمخاطر الدولة، حيث تجاوزت قيمة المؤشر في كل منها حاجز 70%.

جاءت 5 دول عربية أخرى في مستوى المخاطر المعتدلة هي الجزائر والبحرين والمغرب والأردن وتونس، بينما حلت مصر والصومال في مستوى مرتفع لمخاطر الدولة، وتم تصنيف الدول الأربع المتبقية في مستوى مخاطر مرتفعة جداً وفق مؤشر PRS المركب لعام 2022.

0.0% to 49.9 %	Very High Risk
50.0% to 59.0%	High Risk
60.0% to 69.9%	Moderate Risk
70.0% to 79.9%	Low Risk
80.0% or more	Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

## مؤشر المخاطر السياسية وفق مجموعة PRS

### تراجع مستوى المخاطر السياسية في 6 دول عربية بنهاية عام 2022 وارتفاعها في 9 دول وفق مجموعة PRS

#### وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر السياسية

#### PRS Political Risk Ratings of Arab Countries

Ranking 2022	Country	التغير	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	UAE	↓ (1.5)	76.0	77.5	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	↑ 2.5	75.0	72.5	السعودية	2
3	Qatar	↑ 1.5	72.0	70.5	قطر	3
4	Oman	↔ 0.0	71.5	71.5	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	↑ 1.5	69.0	67.5	الكويت	5
6	Bahrain	↑ 1.0	66.5	65.5	البحرين	6
7	Morocco	↓ (1.5)	61.0	62.5	المغرب	7
8	Tunisia	↓ (2.5)	59.5	62.0	تونس	8
9	Jordan	↓ (0.5)	58.5	59.0	الأردن	9
10	Algeria	↑ 5.0	56.5	51.5	الجزائر	10
11	Egypt	↓ (3.5)	54.5	58.0	مصر	11
12	Libya	↓ (0.5)	53.0	53.5	ليبيا	12
13	Iraq	↓ (1.0)	52.0	53.0	العراق	13
14	Lebanon	↓ (2.5)	49.5	52.0	لبنان	14
15	Syria	↓ (1.0)	44.5	45.5	سوريا	15
16	Yemen	↔ 0.0	42.0	42.0	اليمن	16
17	Sudan	↑ 1.0	40.5	39.5	السودان	17
18	Somalia	↔ 0.0	36.0	36.0	الصومال	18
Average		↓ (0.1)	57.6	57.8	المتوسط	

تقوم مجموعة PRS بتوفير مؤشر للمخاطر السياسية لتقييم الاستقرار السياسي للدول على أساس مقارنة من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: استقرار الحكومة، وتدخّل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.

Source: PRS Group

• تراجع المتوسط العربي في مؤشر المخاطر السياسية تراجعاً طفيفاً ليلعب 57.6% بنهاية عام 2022، وظل في مستوى تصنيف المخاطر المرتفعة وفقاً لمنهجية مجموعة PRS.

• حققت 9 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS للمخاطر السياسية بنهاية عام 2022.

• شهدت 6 دول عربية تحسناً في مؤشر PRS للمخاطر السياسية عام 2022، تصدرتها الجزائر. في المقابل تراجع وضع 9 دول أخرى تصدرتها مصر، بينما شهدت 3 دول هي سلطنة عمان واليمن والصومال استقراراً في مستوى المخاطر السياسية خلال العام نفسه.

• تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مقدمة الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر السياسية بنهاية عام 2022، وحلت كل من الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان في فئة الدول ذات المخاطر السياسية المنخفضة. تلاها كل من الكويت والبحرين والمغرب في الفئة الثانية ذات المخاطر السياسية المعتدلة (ما بين 60% و69.9%).

• حلت تونس والأردن والجزائر ومصر وليبيا والعراق في الفئة الثالثة ذات المخاطر السياسية المرتفعة (ما بين 50% و 59.9%)، في حين جاءت 5 دول أخرى هي لبنان وسوريا واليمن والسودان والصومال في فئة الدول ذات المخاطر السياسية المرتفعة جداً بنهاية 2022.

0.0% to 49.9 % Very High Risk

50.0% to 59.0% High Risk

60.0% to 69.9% Moderate Risk

70.0% to 79.9% Low Risk

80.0% or more Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

## مؤشر المخاطر المالية وفق مجموعة PRS

تحسن تصنيف المخاطر المالية في المتوسط لـ 18 دولة عربية وفق تقييم مجموعة PRS بنهاية 2022

10 دول عربية شهدت تحسناً في مؤشر المخاطر المالية مقابل استقراره في 3 دول وتراجعها في 5 دول بنهاية عام 2022

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر المالية

PRS Financial Risk Ratings of Arab Countries

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2022 Dec 2022	ديسمبر 2021 Dec 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	Algeria	↑ 6.0	49.0	43.0	الجزائر	1
2	Saudi Arabia	↑ 2.5	48.0	45.5	السعودية	2
3	Iraq	↑ 7.0	47.0	40.0	العراق	3
4	Kuwait	↑ 4.0	45.5	41.5	الكويت	4
4	Libya	↑ 7.5	45.5	38.0	ليبيا	4
6	Qatar	↑ 0.5	40.5	40.0	قطر	6
6	Oman	↑ 3.5	40.5	37.0	سلطنة عمان	6
8	UAE	↑ 1.5	40.0	38.5	الإمارات	8
9	Morocco	↓ (1.0)	38.5	39.5	المغرب	9
10	Jordan	→ 0.0	37.5	37.5	الأردن	10
11	Somalia	↑ 2.0	37.0	35.0	الصومال	11
12	Bahrain	→ 0.0	35.5	35.5	البحرين	12
13	Tunisia	→ 0.0	32.5	32.5	تونس	13
14	Yemen	↓ (4.5)	32.0	36.5	اليمن	14
15	Egypt	↓ (8.0)	29.5	37.5	مصر	15
16	Syria	↓ (1.0)	25.0	26.0	سوريا	16
16	Sudan	↑ 11.0	25.0	14.0	السودان	16
18	Lebanon	↓ (8.0)	24.0	32.0	لبنان	18
Average		↑ 1.3	37.4	36.1	المتوسط	

ترصد مجموعة PRS المؤشر الفرعي للمخاطر المالية من خلال الاعتماد على مكونات أهمها إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري إلى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية للتغيير فيه.

Source: PRS Group

يناير - مارس 2023

شهد المتوسط العربي لمؤشر PRS للمخاطر المالية تحسناً بنهاية عام 2022 ليبلغ 37.4 %، وظل في فئة المخاطر المالية المنخفضة، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط عالمياً التي تجاوزت 98.2 دولاراً للبرميل.

حققت 10 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي خلال عام 2022.

تحسن وضع 10 دول عربية أغلبها نفطية في مؤشر PRS للمخاطر المالية خلال عام 2022، بينما استقر وضع 3 دول هي الأردن والبحرين وتونس، في مقابل تراجعها في 5 دول أخرى هي المغرب واليمن ومصر وسوريا ولبنان.

تصدرت 8 دول نفطية مقدمة الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر المالية خلال عام 2022، مدعومة بارتفاع متوسط أسعار النفط بمعدل 41.1% خلال عام 2022، وحلت الدول الثمانية في فئة الدول ذات المخاطر المالية المنخفضة جداً.

حلت المغرب والأردن والصومال والبحرين في الفئة الثانية ذات المخاطر المالية المنخفضة خلال عام 2022، تلتها تونس واليمن في الفئة الثالثة ذات المخاطر المالية المعتدلة، وجاءت مصر وسوريا والسودان في الفئة الثالثة ذات المخاطر المالية المرتفعة، بينما حلت لبنان وحدها في الفئة الرابعة ذات المخاطر المالية المرتفعة جداً وفق المنهجية المعتمدة من مجموعة PRS.

8 دول عربية نفطية ضمن أفضل فئة

وفق تصنيف مجموعة PRS للمخاطر المالية بنهاية عام 2022

0.0% to 24.5% Very High Risk

25.0% to 29.9% High Risk

30.0% to 34.9% Moderate Risk

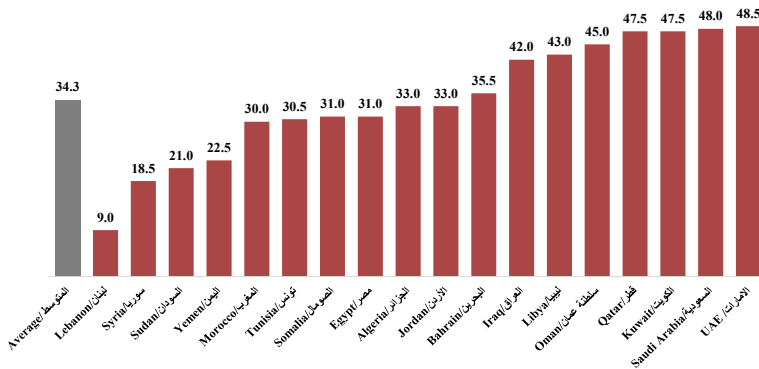
35.0% to 39.9% Low Risk

40.0% or more Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

## مؤشر المخاطر الاقتصادية وفق مجموعة PRS

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية في ديسمبر 2022  
PRS - Economic Risk Ratings of Arab Countries in December 2022



وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية

PRS Economic Risk Ratings of Arab Countries

الترتيب 2022	الدولة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	Country	الترتيب 2022
1	الإمارات	41.0	48.5	7.5	UAE	1
2	السعودية	40.5	48.0	7.5	Saudi Arabia	2
3	الكويت	36.5	47.5	11.0	Kuwait	3
3	قطر	45.5	47.5	2.0	Qatar	3
5	سلطنة عمان	35.0	45.0	10.0	Oman	5
6	ليبيا	41.0	43.0	2.0	Libya	6
7	العراق	37.5	42.0	4.5	Iraq	7
8	البحرين	35.5	35.5	0.0	Bahrain	8
9	الأردن	33.0	33.0	0.0	Jordan	9
9	الجزائر	30.0	33.0	3.0	Algeria	9
11	مصر	33.5	31.0	(2.5)	Egypt	11
11	الصومال	32.0	31.0	(1.0)	Somalia	11
13	تونس	30.5	30.5	0.0	Tunisia	13
14	المغرب	34.5	30.0	(4.5)	Morocco	14
15	اليمن	27.0	22.5	(4.5)	Yemen	15
16	السودان	19.0	21.0	2.0	Sudan	16
17	سوريا	19.5	18.5	(1.0)	Syria	17
18	لبنان	19.0	9.0	(10.0)	Lebanon	18
	المتوسط	32.8	34.3	1.4	Average	

تقوم مجموعة PRS بإعداد تصنيف المخاطر الاقتصادية لتقييم نقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

Source: PRS Group

- وفقاً لمؤشر المخاطر الاقتصادية الصادر عن مجموعة PRS، شهد المتوسط العربي تحسناً بنهاية عام 2022 وارتفع إلى 34.3% وظل في مستوى تصنيف مخاطر اقتصادية معتدلة.
- حققت 8 دول عربية نفطية قيمة أعلى من المتوسط العربي خلال عام 2022.
- تحسن وضع 9 دول عربية في مؤشر المخاطر الاقتصادية بنهاية عام 2022، تصدرتها الكويت وسلطنة عمان محققتين قفزة بمقدار 11 نقطة و10 نقاط على التوالي، بينما استقر وضع كل من البحرين والأردن وتونس في المؤشر، وتراجع وضع كل من مصر والصومال والمغرب واليمن وسوريا ولبنان.
- حلت 7 دول عربية مصدرة للنفط ضمن أفضل تصنيف للمخاطر الاقتصادية عالمياً (مخاطر اقتصادية منخفضة جداً) بتجاوز قيمة المؤشر فيها حاجز الـ 40% بنهاية عام 2022.
- جاءت البحرين وحدها في الفئة الثانية ذات المخاطر الاقتصادية المنخفضة خلال عام 2022، بينما حلت الأردن والجزائر ومصر والصومال وتونس والمغرب ضمن الفئة الثالثة ذات المخاطر الاقتصادية المعتدلة.
- حلت اليمن والسودان وسوريا ولبنان ضمن الفئة الخامسة للتقييم ذات المخاطر الاقتصادية المرتفعة جداً خلال عام 2022.

تحسن وضع الدول العربية في مؤشر

المخاطر الاقتصادية من PRS

بقيادة 9 دول خلال عام 2022

0.0% to 24.5% Very High Risk

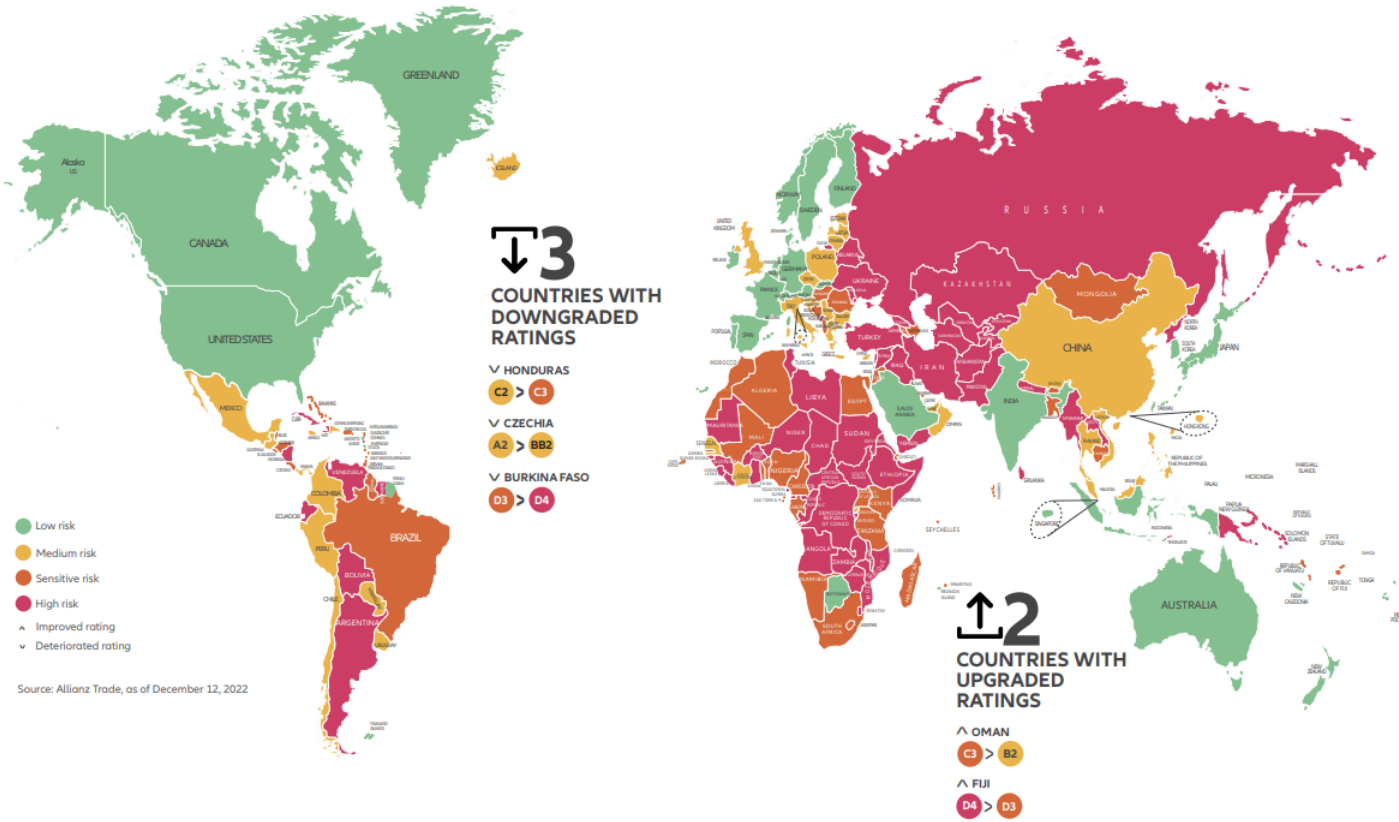
25.0% to 29.9% High Risk

30.0% to 34.9% Moderate Risk

35.0% to 39.9% Low Risk

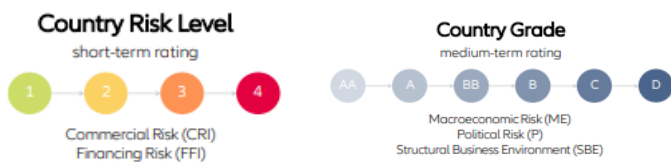
40.0% or more Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية



2. مستوى مخاطر الدولة : هو تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحًا على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة، وذلك من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و12 شهراً المقبلة وخصوصاً التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية ويتكون من عنصرين:

- **مؤشر التدفقات المالية (FFI):** يقيس مخاطر التمويل قصير الأجل في الاقتصاد والتي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات التجارية على السداد.
- **مؤشر المخاطر التجارية (CRI):** يقيس الاضطرابات قصيرة المدى في الطلب، كما يتضمن توقعات الاقتصاد الكلي والإعسار.



**يقيس تصنيف مخاطر الدول الصادر عن شركة أليانز توريد Allianz-Trade (إيلير هيرميس سابقاً)، مخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في دولة معينة، حيث ترجع هذه المخاطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من عنصرين:**

1. **درجة الدولة:** هو تصنيف متوسط الأجل يقيس الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم إلى 6 مستويات تتراوح من AA (أقل درجة مخاطر) إلى D (أعلى درجة مخاطر) ويتكون من 3 مكونات:
- **الأداء الاقتصادي الكلي (ME):** يعتمد على تحليل هيكل الاقتصاد والميزانية والسياسة النقدية والمديونية والتوازن الخارجي واستقرار النظام المصرفي والقدرة على الاستجابة بفعالية لنقاط الضعف.
- **هيكل بيئة الأعمال (SBE):** يقيس تصورات الإطار التنظيمي والقانوني، ومكافحة الفساد وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- **تصنيف المخاطر السياسية (P):** يتم بناءً على تحليل آليات نقل وتركيز السلطة، وفعالية صنع السياسات، واستقلال المؤسسات والتماسك الاجتماعي والعلاقات الدولية.



## استقرار تصنيف المخاطر في 19 دولة عربية في المدى القصير وفق اليانز توريد بنهاية 2022

على صعيد تصنيف مخاطر الدولة في المدى القصير والتي تتعلق على صعيد تصنيف المخاطر في المدى المتوسط الذي يرصد الاختلالات بالتدفقات المالية والمخاطر التجارية ومدى قدرة الشركات على السداد وتوقعات التعثر والاعسار، شهدت 19 دولة عربياً استقراراً في مخاطر تعثر الشركات ومخاطر التمويل بين عامي 2021 و2022، وتحسن وضع سلطنة عمان، وتراجع وضع مصر.

- وصلت كل من السعودية والكويت وقطر تصدرها للدول العربية وحلت في الفئة الأولى (1) بمستوى مخاطر منخفض خلال عامي 2021 و2022، ثم حلت الإمارات وسلطنة عمان في الفئة الثانية بتصنيف (2) متوسط الخطورة.
- جاءت 6 دول أخرى في الفئة الثالثة لمخاطر تعثر الشركات ومخاطر التمويل قصير الأجل هي المغرب ومصر والبحرين والأردن والجزائر وجيبوتي بتصنيف (3)، في حين وصلت الدول العشر المتبقية تواجدها في الفئة الرابعة بتصنيف (4) مع مخاطر التعثر والتمويل المرتفعة بين عامي 2021 و2022.
- شهدت 18 دولة عربية استقراراً في المخاطر متوسطة الأجل بين عامي 2021 و2022، في حين تحسن وضع كل من سلطنة عمان وجيبوتي، وتراجع وضع تونس في المؤشر.
- حصلت الدول العربية الست الأولى على تصنيف B بدرجاته المختلفة، وتصدرتها الإمارات التي حازت على تصنيف BB باعتبارها الأقل عربياً في مخاطر الدولة متوسطة المدى بين عامي 2021 و2022، تلتها كل من الكويت والسعودية وقطر وسلطنة عمان والمغرب في المرتبة الثانية بتصنيف B.
- حازت مصر والبحرين والأردن والجزائر وجيبوتي على تصنيف C، وعلى الجانب الآخر حازت الدول العشر المتبقية على تصنيف D الأعلى في المخاطر السياسية والاقتصادية وبيئة الأعمال.

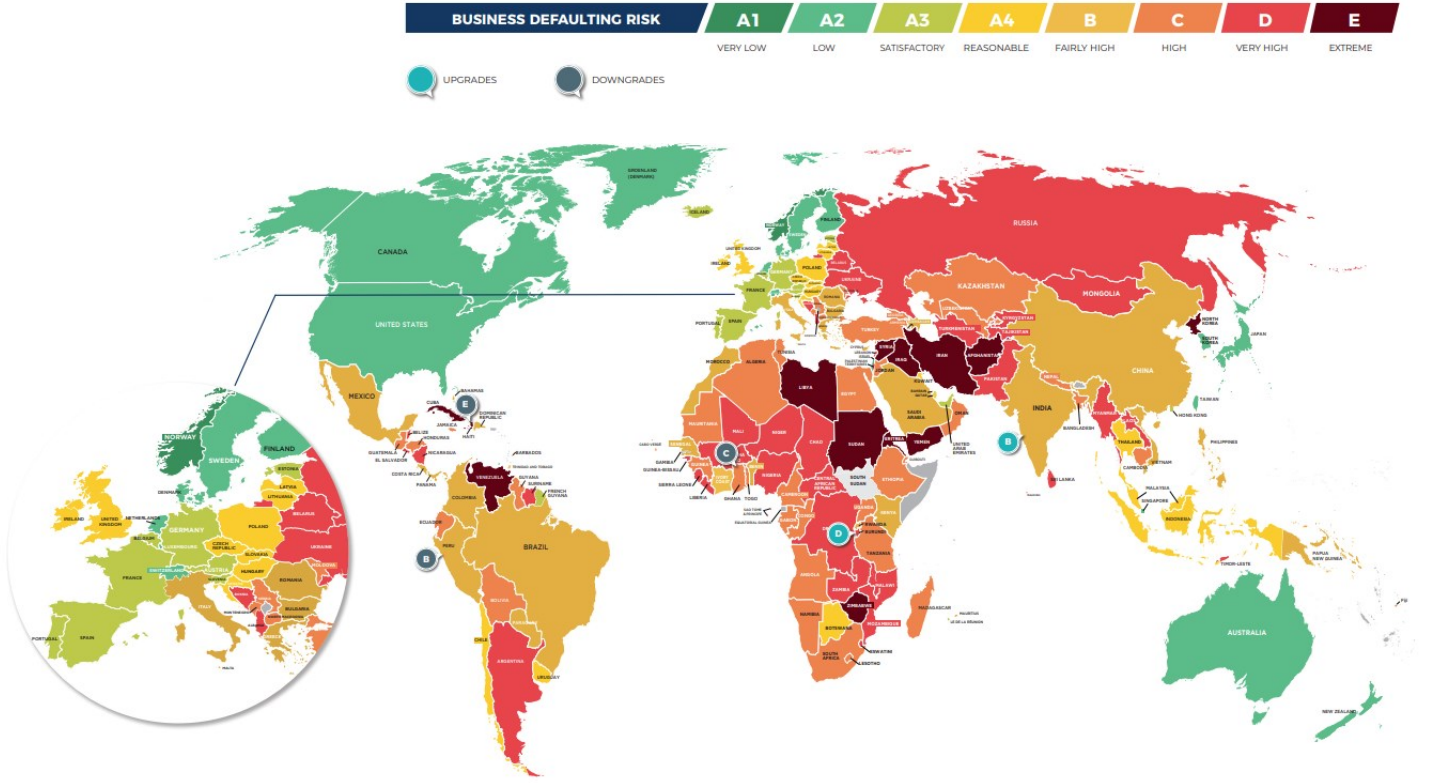
## تصنيف الدول العربية في تقييم المخاطر لمجموعة "أليانز توريد"

## Rating of Arab Countries in "Allianz Trade" Risk Assessment

Ranking 2022 According to Medium Term	Country	تقييم المخاطر في المدى المتوسط		تقييم المخاطر في المدى القصير		الدولة	الترتيب 2022 وفق المدى المتوسط		
		Risk Assessment in Medium Term		Risk Assessment in Short Term					
		التغير	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	التغير			ديسمبر 2022	ديسمبر 2021
1	UAE	→	BB	BB	→	2	2	الإمارات	1
2	Kuwait	→	B	B	→	1	1	الكويت	2
2	Saudi Arabia	→	B	B	→	1	1	السعودية	2
2	Qatar	→	B	B	→	1	1	قطر	2
2	Oman	↑	B	C	↑	2	3	سلطنة عمان	2
2	Morocco	→	B	B	→	3	3	المغرب	2
7	Egypt	→	C	C	↓	3	2	مصر	7
7	Bahrain	→	C	C	→	3	3	البحرين	7
7	Jordan	→	C	C	→	3	3	الأردن	7
7	Algeria	→	C	C	→	3	3	الجزائر	7
7	Djibouti	↑	C	D	→	3	3	جيبوتي	7
12	Tunisia	↓	D	C	→	4	4	تونس	12
12	Comoros	→	D	D	→	4	4	جزر القمر	12
12	Iraq	→	D	D	→	4	4	العراق	12
12	Lebanon	→	D	D	→	4	4	لبنان	12
12	Libya	→	D	D	→	4	4	ليبيا	12
12	Mauritania	→	D	D	→	4	4	موريتانيا	12
12	Somalia	→	D	D	→	4	4	الصومال	12
12	Sudan	→	D	D	→	4	4	السودان	12
12	Syria	→	D	D	→	4	4	سوريا	12
12	Yemen	→	D	D	→	4	4	اليمن	12

## مؤشر كوفاس لمخاطر الدول (Coface Country Risk Index)

### COUNTRY RISK ASSESSMENT MAP



تعتمد كوفاس  
على 6 ركائز  
أساسية في  
تقييمها للجودة  
الشاملة لبيئة  
الأعمال في الدولة  
التي ترغب في  
تصدير السلع أو  
الخدمات إليها

- يهدف مؤشر كوفاس لمخاطر الدول الى توفير تقييم لمتوسط مخاطر الائتمان في المعاملات التجارية قصيرة الأجل في 162 دولة حول العالم، وبشكل أكثر تحديداً، يقيس هذا التقييم كيفية تأثر سلوك الشركات في دفع الديون بالتوقعات الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة وكذلك بيئة الأعمال، ويتم تحديث هذا التقييم بشكل منتظم.
- تعتمد كوفاس على 6 ركائز أساسية في تقييمها للجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، هي: تحليل الاقتصاد الكلي ومراجعة النظام المصرفي والتطورات السياسية ومخاطر المناخ وتقييم بيئة الأعمال الصادر عن المنظمات الدولية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع التي سجلتها الشركة في الدولة).
- يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E.

## مؤشر كوفاس لمخاطر الدول (Coface Country Risk Index)

### استقرار تصنيف 19 دولة عربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدول في مقابل تراجع تصنيف مصر بنهاية عام 2022

#### وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة

#### Arab Countries' Ranking in Coface Country Risk Index

Ranking 2022	Country	التغير Change	2022	2021	الدولة	الترتيب 2022
1	UAE	—	A3	A3	الإمارات	1
2	Qatar	—	A4	A4	قطر	2
2	Kuwait	—	A4	A4	الكويت	2
4	Morocco	—	B	B	المغرب	4
4	Saudi Arabia	—	B	B	السعودية	4
6	Egypt	↓	C	B	مصر	6
6	Jordan	—	C	C	الأردن	6
6	Tunisia	—	C	C	تونس	6
6	Djibouti	—	C	C	جيبوتي	6
6	Oman	—	C	C	سلطنة عمان	6
6	Algeria	—	C	C	الجزائر	6
6	Mauritania	—	C	C	موريتانيا	6
13	Lebanon	—	D	D	لبنان	13
13	Bahrain	—	D	D	البحرين	13
13	Palestine	—	D	D	فلسطين	13
16	Libya	—	E	E	ليبيا	16
16	Sudan	—	E	E	السودان	16
16	Iraq	—	E	E	العراق	16
16	Yemen	—	E	E	اليمن	16
16	Syria	—	E	E	سوريا	16

Source: Coface Company

المصدر: شركة كوفاس

- أدرجت كوفاس 20 دولة عربية في تقييمها لمخاطر الدول، وتشير بيانات عام 2022 إلى أن 19 دولة عربية شهدت استقراراً في تصنيفها وظلت عند نفس مستوى عام 2021، في حين تراجع تصنيف مصر من المستوى B إلى المستوى C مرتفع المخاطر.
- واصلت الإمارات تصدرها مقدمة الدول العربية في هذا التصنيف بنهاية عام 2022، وحازت على A3 بقدره كافية على سداد الديون والالتزامات قصيرة الأجل، تلتها قطر والكويت في المرتبة الثانية بتصنيف A4 أي بقدره مقبولة على سداد الديون والالتزامات.
- حازت كل من المغرب والسعودية على تصنيف B، مما يعني أن متوسط احتمال تعثر الشركات فيهما عن السداد قد يكون مرتفعاً.
- جاءت كل من مصر والأردن، وتونس، وجيبوتي، وسلطنة عمان والجزائر وموريتانيا في مستوى تصنيف C، مرتفع المخاطر وفق تقييم كوفاس لعام 2022، أي أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة واحتمال تعثر الشركات عن السداد مرتفع.
- واصلت كل من لبنان والبحرين وفلسطين تواجدتها في مستوى تصنيف D أي أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة في كل منها واحتمال تعثر الشركات مرتفع جداً.
- واصلت ليبيا والسودان والعراق واليمن وسوريا حصولها على تصنيف E خلال عام 2022، مما يعني أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية بجانب أن المناخ المؤسسي والتجاري في كل منها شديد الصعوبة، لذا ظلت الدول الخمس في أعلى فئة لمخاطر الدول في المدى القصير.

## استقرار تصنيف 20 دولة عربية في مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال بنهاية عام 2022

### وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال Arab Countries' Ranking in Coface Index for Business Climate Assessment

الترتيب 2022	الدولة	2021	2022	التغير	Country	Ranking 2022
1	الإمارات	A2	A2	—	UAE	1
2	قطر	A3	A3	—	Qatar	2
2	الكويت	A3	A3	—	Kuwait	2
4	المغرب	A4	A4	—	Morocco	4
4	سلطنة عمان	A4	A4	—	Oman	4
4	البحرين	A4	A4	—	Bahrain	4
7	السعودية	B	B	—	Saudi Arabia	7
7	مصر	B	B	—	Egypt	7
7	الأردن	B	B	—	Jordan	7
7	تونس	B	B	—	Tunisia	7
11	جيبوتي	C	C	—	Djibouti	11
11	الجزائر	C	C	—	Algeria	11
11	موريتانيا	C	C	—	Mauritania	11
14	لبنان	D	D	—	Lebanon	14
14	فلسطين	D	D	—	Palestine	14
16	ليبيا	E	E	—	Libya	16
16	السودان	E	E	—	Sudan	16
16	العراق	E	E	—	Iraq	16
16	اليمن	E	E	—	Yemen	16
16	سوريا	E	E	—	Syria	16

مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال: هو مؤشر مكمل يعمل جنباً إلى جنب مع مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة، ويقاس جودة بيئة الأعمال من خلال النظام القانوني والبيئة المؤسسية والتنظيمية للدولة، ودرجة الثقة في حساب الشركات، ويمكن من خلاله معرفة ما إذا كان: حسابات الشركات متوافرة وموثوقة، و النظام القانوني يضمن الحماية العادلة والفعالة للدائنين، ومؤسسات الدولة توفر إطاراً إيجابياً لمعاملات B2B، و السوق المحلي سهل الوصول.

كما يعتمد التقييم على بيانات من المنظمات الدولية وعلى تجربة شركة كوفاس في الدول. ويغطي هذا التقييم 160 دولة على مقياس من 8 درجات: A1 (مناخ أعمال مرض للغاية)، A2، A3، A4، B، C، D، E (مناخ أعمال صعب للغاية) من أجل تقييم جودة مناخ الأعمال.

شهدت الدول العربية الـ 20 المدرجة في تقييم مناخ الأعمال الصادر عن كوفاس استقراراً في تصنيفها خلال عام 2022. وواصلت الإمارات تصدرها المقدمة في هذا المؤشر خلال عامي 2021 و2022، وحازت على تصنيف A2، مما يعني أن تقارير الشركات بالإمارات متوافرة وموثوقة، وتحصيل الديون يتم بشكل جيد، والسوق المحلي مفتوح على نطاق واسع، وأداء المؤسسات جيد، ومناخ الأعمال مستقر نسبياً.

حلت قطر والكويت في المرتبة الثانية بتصنيف A3 مما يعني أن تقارير الشركات فيهما لا تكون متاحة دائماً، ولكنها موثوقة نسبياً، وهناك قصور في تحصيل الديون ولكن السوق المحلي مفتوح نسبياً ومناخ الأعمال آمن.

حازت كل من المغرب وسلطنة عمان والبحرين على تصنيف A4، مما يعني أن تقارير الشركات في كل منها ليست دائماً متاحة أو موثوقة، ولا يكون تحصيل الديون فعالاً دائماً، وتعاني المؤسسات من بعض أوجه القصور، وهناك قيود على الوصول للسوق المحلية، ولكن مناخ الأعمال مقبول.

حازت كل من السعودية ومصر والأردن، وتونس على تصنيف B، الذي يتضمن اختلافاً كبيراً في موثوقية تقارير الشركات ومدى توافرها، كما أن تحصيل الديون غالباً ما يكون صعباً، وتتسم المؤسسات بوجود نقاط ضعف، كما أن السوق المحلي لا يمكن الوصول إليه بسهولة، ومناخ الأعمال غير مستقر وضعيف الأداء.

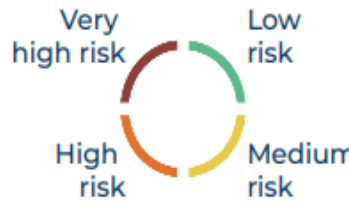
حازت جيبوتي والجزائر وموريتانيا على تصنيف C، مما يعني أن تقارير الشركات غالباً غير متوافرة وغير موثوقة للغاية، ويتم تحصيل الديون بشكل عشوائي، ولدى المؤسسات نقاط ضعف عديدة، بجانب صعوبة الوصول إلى السوق المحلي، مما يعني مناخ أعمال صعباً.

حصلت لبنان وفلسطين سادسا على تصنيف D، مما يعني أن تقارير الشركات غير متوافرة وغير موثوقة فيهما، ويتم تحصيل الديون بشكل عشوائي، وهناك نقاط ضعف كبيرة في المؤسسات ومن الصعب جداً الوصول إلى السوق المحلية لذا مناخ الأعمال صعب للغاية.

حلت 5 دول عربية في تصنيف E، مما يعني أنه نادراً ما تكون تقارير الشركات متاحة وموثوقة وأن النظام القانوني بالدولة ضعيف مما يجعل استرداد الديون غير مؤكد للغاية، كما توجد نقاط ضعف مؤسسية خطيرة. ويتعذر الوصول للسوق المحلي لذا فإن مناخ الأعمال صعب للغاية في هذه الدول.

## مؤشر كوفاس للمخاطر التجارية وفقاً للقطاع (Coface Business Risk Index by Sector)

### SECTOR RISK ASSESSMENTS 4<sup>th</sup> quarter 2022



تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط بنهاية عامي 2021 و 2022

#### COFACE Sector Risk Assessment in the Middle East by the end of 2021 and 2022

الترتيب 2022	القطاع	2021	2022	التغير	Sector	الترتيب 2022
1	المواد الكيميائية	مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	Chemical	1
1	المنتجات الورقية	مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	Paper	1
1	الأدوية	مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	مخاطرة متوسطة Medium risk	Pharmaceuticals	1
1	تجارة التجزئة	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Retail	1
4	المنتجات الزراعية	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Agri-food	4
4	السيارات	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Automotive	4
4	الطاقة	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Energy	4
4	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	ICT*	4
4	المعادن	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Metals	4
4	المنسوجات والملابس	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Textile-Clothing	4
4	المواصلات	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Transport	4
4	المنتجات الخشبية	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	مخاطر مرتفعة High Risk	Wood	4
12	البناء	مخاطر مرتفعة جداً Very High Risk	مخاطر مرتفعة جداً Very High Risk	مخاطر مرتفعة جداً Very High Risk	Construction	12

تستعرض Coface تقييمات 13 قطاعاً في 28 دولة (تمثل حوالي 88٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) في 6 مناطق رئيسية في العالم كل ثلاثة أشهر، ومن أجل تقييم هذه المخاطر تستند إلى ثلاث ركائز وثمانية معايير، الركيزة الأولى تتعلق بخبرة Coface في جميع أنحاء العالم والثانية تتعلق بالتنبؤات بالبيانات المالية. الركيزة الأخيرة تجمع المعايير الرئيسية مثل توقعات الأسعار والمخاطر المرتبطة بالتغيرات الهيكلية وتقييمات المخاطر في الدولة وغيرها.

على صعيد تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وتركيا، شهد 13 قطاعاً مدرجاً في التقييم استقراراً بين عامي 2021 و 2022، وذلك رغم ما واجهه العالم من تحديات عديدة خلال ذلك العام، لعل أهمها اضطراب سلاسل التوريد العالمية، والتي أثرت في البداية على صناعة السيارات ثم انتشرت صعوبات التوريد في قطاعي التصنيع والبناء بشكل حاد في أوائل عام 2022، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة تصاعد الحرب الروسية - الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في عدد من مناطق العالم، إضافة إلى الارتفاع الدائم لمعدلات التضخم مدعوماً بارتفاع أسعار الطاقة والذي أثر بقوة في تكاليف التصنيع في العديد من الاقتصادات، لذا قامت الشركات بنقل الزيادات في تكاليف الإنتاج إلى أسعار المستهلك.

توزعت مخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط على 3 فئات للمخاطر، وهي: قطاعات متوسطة المخاطر وقطاعات مرتفعة المخاطر وأخرى تتسم بمخاطر مرتفعة جداً، وبذلك لم يحظ أي قطاع مدرج في التقييم على مستوى مخاطر منخفضة خلال عامي 2021 و 2022.

استمرت 3 قطاعات في منطقة الشرق الأوسط ضمن فئة المخاطر المتوسطة في الأعمال التجارية خلال عام 2021، وهي قطاعات المواد الكيميائية والأدوية والمنتجات الورقية.

جاءت 9 قطاعات ضمن فئة المخاطر المرتفعة خلال عامي 2021 و 2022، وهي التجزئة والمنتجات الزراعية والسيارات والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعادن والمنسوجات والملابس والمواصلات والمنتجات الخشبية.

حاز قطاع البناء فقط على تصنيف مخاطر مرتفعة جداً منذ عام 2020 وحتى 2022.

قطاع البناء الأعلى على مستوى المخاطر القطاعية في منطقة الشرق الأوسط بنهاية عام 2022 وفق تقييم كوفاس

## مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير

### ارتفاع مستوى المخاطر السياسية في المدى القصير لمعاملات التصدير في 3 دول عربية بنهاية عام 2022

وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية في المدى القصير المتعلقة بعمليات التصدير

#### Rating of Arab Countries in Credendo Short Term Political Risk Index Concerning Export Transactions

Ranking 2022	Country	Change التغير	ديسمبر 2022 Dec 2022	ديسمبر 2021 Dec 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	Kuwait	0	1	1	الكويت	1
2	UAE	0	2	2	الإمارات	2
2	Qatar	0	2	2	قطر	2
2	Morocco	0	2	2	المغرب	2
2	Saudi Arabia	0	2	2	السعودية	2
6	Algeria	0	3	3	الجزائر	6
6	Oman	1	3	4	سلطنة عمان	6
8	Djibouti	(1)	4	3	جيبوتي	8
8	Bahrain	0	4	4	البحرين	8
8	Mauritania	0	4	4	موريتانيا	8
11	Egypt	(1)	5	4	مصر	11
11	Jordan	0	5	5	الأردن	11
13	Tunisia	(1)	6	5	تونس	13
13	Iraq	0	6	6	العراق	13
15	Lebanon	0	7	7	لبنان	15
15	Palestine	0	7	7	فلسطين	15
15	Sudan	0	7	7	السودان	15
15	Yemen	0	7	7	اليمن	15
15	Somalia	0	7	7	الصومال	15
15	Libya	0	7	7	ليبيا	15
15	Syria	0	7	7	سوريا	15
Average		(0.2)	4.7	4.5	المتوسط	

على صعيد مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير، شهد المتوسط العربي ارتفاعاً طفيفاً ليصل الى 4.7 درجات عام 2022 ( مما يعني ارتفاعاً طفيفاً في مستوى المخاطر السياسية).

شهدت 17 دولة عربية استقراراً في تصنيف كريدينكو للمخاطر السياسية في المدى القصير في معاملات التصدير خلال عام 2022، بينما تحسن وضع سلطنة عمان في التصنيف وانتقلت من مستوى مخاطر معتدلة (4) إلى مستوى مخاطر سياسية مقبولة (3) خلال عام 2022، بينما تراجع وضع 3 دول هي جيبوتي ومصر وتونس في المؤشر خلال عام 2022.

حازت 10 دول عربية على مستوى تصنيف أفضل من المتوسط العربي بنهاية عام 2022. وحافظت الكويت على تصدرها بمستوى مخاطر سياسية هي الأقل عربياً في المدى القصير خلال عام 2022 بتصنيف (1).

حلت كل من الإمارات وقطر والمغرب والسعودية في المرتبة الثانية بتصنيف (2) ذي المخاطر السياسية المنخفضة، ثم جاءت الجزائر وسلطنة عمان اللتان صنفتا في المستوى المقبول للمخاطر السياسية (3).

حلت جيبوتي والبحرين وموريتانيا في المرتبة الثامنة عربياً بتصنيف (4) ذي المخاطر السياسية المعتدلة، بينما حصلت مصر والأردن على تصنيف (5) ذي مخاطر سياسية مرتفعة في المدى القصير، وحصلت تونس والعراق على تصنيف (6) ذي المخاطر السياسية المرتفعة جداً.

حلت 7 دول في مستوى التصنيف الأعلى مخاطر (7) في تقييم كريدينكو للمخاطر السياسية بنهاية عام 2022، وهي الدول ذات الدخل المحدود أو التي تشهد صراعات واضطرابات داخلية.

مجموعة كريدينكو هي مجموعة تأمين ائتماني أوروبية موجودة في جميع أنحاء القارة الأوروبية وتنشط في جميع قطاعات الائتمان التجاري والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتوفر مجموعة من المنتجات التي تغطي المخاطر في جميع أنحاء العالم. ويقيس مؤشر المخاطر السياسية في معاملات التصدير على المدى القصير احتمالية وجود مخاطر ناجمة عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود خلال عام واحد، من خلال نموذج كمي يركز بشكل أساسي على تطور حالة السيولة في الدول. والهدف من ذلك هو تقييم قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الدفع قصيرة الأجل. من خلال متابعة مؤشرات قياسية للسيولة، واحتياطيات النقد الأجنبي، ورصيد الحساب الجاري. كما يؤخذ في الاعتبار الوضع السياسي قصير الأمد المحفوف بالمخاطر (مثل الحرب أو الحظر) أو أي عوامل أخرى ذات صلة. يتم تصنيف الدول إلى سبع فئات (من 1 إلى 7) تشمل الفئة 1 الدول التي تعتبر الأدنى خطورة وتضم الفئة 7 الدول الأعلى خطورة نتيجة الأحداث السياسية وتتم مراجعة التصنيفات على أساس منتظم.

## مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير

CREDENDO 10 YEARS

## تحسن وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير بنهاية عام 2022

شهد وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير تحسناً خلال عام 2022، كمحصلة لتحسن وضع دول مجلس التعاون الخليجي والأردن في المؤشر واستقرار وضع الـ14 دولة الأخرى.

لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف A الأقل خطورة خلال عام 2022.

حازت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن على تصنيف B ذي المخاطر التجارية المتوسطة في معاملات التصدير، وفي المقابل حازت 14 دولة عربية على تصنيف C الأعلى في المخاطر التجارية في معاملات التصدير وفق مجموعة كريدينكو خلال عام 2022، رغم التباين فيما بينها في القدرة على السداد، وكذلك تباين الأوضاع الاقتصادية والمالية.

تمت إضافة مؤشر جديد لبيئة الأعمال بالنسبة لمعاملات التصدير من قبل مجموعة كريدينكو خلال عام 2022، ويتضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية والتضخم، بجانب مؤشرات تعكس تجربة الدولة في السداد مثل الفساد وجودة النظام القانوني. وقد تم تصنيف الدول على مقياس دقيق إلى سبع فئات من A (الأقل في مخاطر عدم السداد) إلى G (الأعلى في مخاطر عدم السداد)، وصنفت الدول العربية في المؤشر على النحو التالي:

لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف A أو B أو C في مؤشر كريدينكو لبيئة الأعمال خلال عام 2022.

حازت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن على تصنيف D ذي المخاطر المعتدلة لبيئة الأعمال، بينما حازت الجزائر وجيبوتي والمغرب على تصنيف E (مخاطر مرتفعة).

حازت موريتانيا على تصنيف F بمخاطر مرتفعة جداً لبيئة الأعمال، كما حازت الدول العشر المتبقية على تصنيف G الأعلى في مخاطر بيئة الأعمال.

وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية المتعلقة بعمليات التصدير

## Rating of Arab Countries in Credendo Commercial Risk Index Concerning Export Transactions

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2022 Dec 2022	ديسمبر 2021 Dec 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	Bahrain	↑	B	C	البحرين	1
1	Jordan	↑	B	C	الأردن	1
1	Kuwait	↑	B	C	الكويت	1
1	Oman	↑	B	C	سلطنة عمان	1
1	Qatar	↑	B	C	قطر	1
1	Saudi Arabia	↑	B	C	السعودية	1
1	UAE	↑	B	C	الإمارات	1
8	Algeria	→	C	C	الجزائر	8
8	Djibouti	→	C	C	جيبوتي	8
8	Egypt	→	C	C	مصر	8
8	Iraq	→	C	C	العراق	8
8	Palestine	→	C	C	فلسطين	8
8	Lebanon	→	C	C	لبنان	8
8	Libya	→	C	C	ليبيا	8
8	Mauritania	→	C	C	موريتانيا	8
8	Morocco	→	C	C	المغرب	8
8	Somalia	→	C	C	الصومال	8
8	Sudan	→	C	C	السودان	8
8	Syria	→	C	C	سوريا	8
8	Tunisia	→	C	C	تونس	8
8	Yemen	→	C	C	اليمن	8

يقيس مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير عوامل مخاطر الدولة التي تؤثر فقط على مخاطر التخلف عن السداد للمدينين، وبالتالي تستبعد المخاطر السياسية. ويتم تصنيف البلدان على مقياس مخاطر من 3 فئات يتراوح من A الأقل خطورة إلى C الأعلى خطورة.

يتضمن التصنيف المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في القدرة على السداد مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية، والدورة الاقتصادية، ومؤشرات مثل الفساد وجودة النظام القانوني.

## مؤشر كريدينكو لمخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر

### استقرار تصنيف الدول العربية في مؤشر كريدينكو لمخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر خلال عام 2022

وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو لمخاطر المصادرة ومخاطر الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار المباشر

#### Rating of Arab Countries in Credendo Expropriation and Government Action Risk Index Concerning Direct Investments

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2022 Dec 2022	ديسمبر 2021 Dec 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	UAE	—	2	2	الإمارات	1
1	Oman	—	2	2	سلطنة عمان	1
3	Qatar	—	3	3	قطر	3
3	Morocco	—	3	3	المغرب	3
3	Jordan	—	3	3	الأردن	3
3	Tunisia	—	3	3	تونس	3
3	Bahrain	—	3	3	البحرين	3
8	Kuwait	—	4	4	الكويت	8
8	Saudi Arabia	—	4	4	السعودية	8
8	Egypt	—	4	4	مصر	8
11	Algeria	—	5	5	الجزائر	11
11	Mauritania	—	5	5	موريتانيا	11
11	Djibouti	—	5	5	جيبوتي	11
11	Lebanon	—	5	5	لبنان	11
15	Iraq	—	6	6	العراق	15
15	Sudan	—	6	6	السودان	15
15	Yemen	—	7	7	اليمن	15
15	Palestine	—	7	7	فلسطين	15
15	Somalia	—	7	7	الصومال	15
15	Libya	—	7	7	ليبيا	15
15	Syria	—	7	7	سوريا	15
Average		—	4.7	4.7	المتوسط	

على صعيد وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو لتقييم خطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2022، شهد المتوسط العربي استقراراً عند (4.7) درجات بنهاية 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 .

حازت 10 دول عربية على تصنيف أفضل من المتوسط العربي، في مقابل 11 أدنى من المتوسط العربي.

لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف (1) الأقل خطورة في نزاع الملكية والمصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2022.

تصدرت كل من الإمارات وسلطنة عمان المقدمة عربياً في المؤشر وجاءت ضمن الفئة الثانية من التصنيف (2) بمستوى منخفض الخطورة في أعمال المصادرة ونزع الملكية .

جاءت 5 دول عربية هي قطر والمغرب والأردن وتونس والبحرين ضمن الفئة الثالثة من التصنيف (3) بمستوى مخاطر مقبولة في أعمال المصادرة ونزع الملكية.

جاءت الكويت والسعودية ومصر في الفئة الرابعة (4) بتصنيف معتدل لمخاطر المصادرة ونزع الملكية، بينما حلت 4 دول في فئة التصنيف الخامسة (5) ذات المخاطر المرتفعة.

جاءت العراق والسودان في الفئة السادسة (6) من التصنيف بمخاطر مرتفعة جداً

واصلت اليمن وفلسطين والصومال وليبيا وسوريا تواجدها في الفئة السابعة من التصنيف (7)، الأعلى في مخاطر أعمال المصادرة ونزع الملكية خلال عام 2022.

في إطار تقييم المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في الخارج، تأخذ مجموعة كريدينكو أيضاً في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزاع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي وعدم تحويل العملة وقبورها. في هذا الصدد، تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب بهدف تحليل مخاطر نزاع الملكية، ويتم تضمين أحداث الحظر وتغيير النظام (القانوني) والحرمان من العدالة.

من أجل تقييم مخاطر نزاع الملكية تقوم مجموعة كريدينكو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.

LOW RISK HIGH RISK



## المتوسط العربي في مؤشر كريدندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر شهد استقراراً بنهاية عام 2022

وضع الدول العربية في مؤشر كريدندو للمخاطر المتعلقة بقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر

### Rating of Arab Countries in Credendo Currency Inconvertibility and Transfer Restriction Risk Index Concerning Direct Investments

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2022 Dec 2022	ديسمبر 2021 Dec 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	UAE	—	3	3	الإمارات	1
1	Kuwait	—	3	3	الكويت	1
1	Saudi Arabia	—	3	3	السعودية	1
4	Qatar	—	4	4	قطر	4
4	Morocco	—	4	4	المغرب	4
4	Algeria	—	4	4	الجزائر	4
7	Oman	↑	5	6	سلطنة عمان	7
8	Egypt	↓ (1)	6	5	مصر	8
8	Jordan	—	6	6	الأردن	8
8	Tunisia	—	6	6	تونس	8
8	Bahrain	—	6	6	البحرين	8
8	Mauritania	—	6	6	موريتانيا	8
8	Iraq	—	6	6	العراق	8
14	Djibouti	—	7	7	جيبوتي	14
14	Lebanon	—	7	7	لبنان	14
14	Palestine	—	7	7	فلسطين	14
14	Sudan	—	7	7	السودان	14
14	Yemen	—	7	7	اليمن	14
14	Somalia	—	7	7	الصومال	14
14	Libya	—	7	7	ليبيا	14
14	Syria	—	7	7	سوريا	14
Average		—	5.6	5.6	المتوسط	

وفق مجموعة كريدندو تشير مخاطر وقيود عدم إمكانية تحويل العملة إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل في مؤشر كريدندو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

LOW RISK HIGH RISK

شهد وضع الدول العربية استقراراً في مؤشر كريدندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر عند 5.6 بنهاية عام 2022، كنتيجة لاستقرار وضع 19 دولة في المؤشر، بينما شهدت سلطنة عمان تحسناً، وتراجع وضع مصر.

لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) أو (2) الأقل في مخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2022.

حازت 7 دول عربية على تصنيف أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2022

توزعت الدول العربية على 5 فئات للتصنيف خلال عام 2022، حيث حلت الإمارات والكويت والسعودية في الفئة الثالثة من التصنيف (3) والتي تتميز بحرية أكبر ومخاطر أقل في تحويل المستثمر للعملة مقارنة بباقي الدول العربية.

حلت قطر والمغرب والجزائر في الفئة الرابعة من التصنيف (4) والتي تعني وجود قيود معتدلة عند قيام المستثمر بتحويل العملة للخارج، ثم جاءت سلطنة عمان في الفئة الخامسة (5) من التصنيف والتي تتضمن مخاطر مرتفعة في تحويل العملة للخارج.

جاءت 6 دول عربية هي مصر والأردن وتونس والبحرين وموريتانيا والعراق في الفئة السادسة (6) من التصنيف بمخاطر مرتفعة جداً في تحويل العملة للخارج.

تشهد 8 دول عربية أحداثاً اقتصادية وسياسية مضطربة لذا صنفت في الفئة السابعة (7) من التصنيف، مما يعني وجود مخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة هي الأعلى في تلك الدول وفقاً لمجموعة كريدندو بنهاية عام 2022.

## استقرار المتوسط العربي في مؤشر كريدينكو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر مع تحسن تصنيف قطر وتراجع تصنيف الجزائر بنهاية عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو لمخاطر العنف السياسي المتعلقة بالاستثمار المباشر

### Rating of Arab Countries in Credendo Political Violence Risk Index Concerning Direct Investments

الترتيب 2022	الدولة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	التغير	Country	الترتيب 2022
		Dec 2021	Dec 2022	Change		
1	الكويت	3	3	—	Kuwait	1
1	سلطنة عمان	3	3	—	Oman	1
1	قطر	4	3	↑	Qatar	1
1	الإمارات	3	3	—	UAE	1
5	البحرين	4	4	—	Bahrain	5
5	جيبوتي	4	4	—	Djibouti	5
5	الأردن	4	4	—	Jordan	5
5	موريتانيا	4	4	—	Mauritania	5
5	المغرب	4	4	—	Morocco	5
5	السعودية	4	4	—	Saudi Arabia	5
5	تونس	4	4	—	Tunisia	5
12	الجزائر	4	5	↓ (1)	Algeria	12
12	مصر	5	5	—	Egypt	12
14	العراق	6	6	—	Iraq	14
14	لبنان	6	6	—	Lebanon	14
14	السودان	6	6	—	Sudan	14
14	فلسطين	7	7	—	Palestine	14
14	ليبيا	7	7	—	Libya	14
14	الصومال	7	7	—	Somalia	14
14	سوريا	7	7	—	Syria	14
14	اليمن	7	7	—	Yemen	14
	المتوسط	4.9	4.9	—	Average	

وفقاً لمجموعة كريدينكو، يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأصول المادية. وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي.

من أجل تقييم مخاطر العنف السياسي يركز مؤشر كريدينكو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.

LOW RISK HIGH RISK

Source: Credendo Credit Insurance Group

المصدر: مجموعة كريدينكو لتأمين الائتمان

- استقر المتوسط العربي في مؤشر كريدينكو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر عند مستوى (4.9) خلال عامي 2021 و2022، مما يعكس مستوى قريباً من المتوسط في مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة.
- حازت 11 دولة على تصنيف أفضل من المتوسط العربي بنهاية 2022، في مقابل 10 دول أخرى دون هذا المتوسط.
- شهدت 19 دولة عربية استقراراً في تصنيف مخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر بين عامي 2021 و2022، بينما ارتفع تصنيف قطر وتراجع تصنيف الجزائر في المؤشر.
- لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) و(2) الأقل في مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة خلال عام 2021 و2022.
- وزعت الدول العربية على 5 فئات رئيسية للتصنيف بنهاية 2022.
- صنفت الإمارات والكويت وسلطنة عمان في الفئة الثالثة (3)، والتي تتميز بانخفاض مخاطر العنف السياسي التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات المباشرة.
- حلت 7 دول في الفئة الرابعة من التصنيف (4) بمستوى مخاطر معتدلة.
- جاءت الجزائر ومصر في الفئة الخامسة (5) من التصنيف بمستوى مرتفع لمخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة.
- جاءت العراق ولبنان والسودان في الفئة السادسة (6) من التصنيف بمخاطر عنف سياسي مرتفعة جداً في الاستثمارات المباشرة.
- حلت 5 دول عربية تشهد توترات سياسية في الفئة السابعة (7) من التصنيف، وهي الأعلى في مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة بنهاية عام 2022.


**وضع الدول العربية في مؤشر نيكسي الياباني للمخاطر التجارية**
**Rating of Arab Countries in NEXI Japanese Risk Index for Trade**

الترتيب 2022	الدولة	2021	2022	التغير Change	Country	الترتيب 2022
1	الكويت	C	C	—	Kuwait	1
1	السعودية	C	C	—	Saudi Arabia	1
1	الإمارات	C	C	—	UAE	1
4	المغرب	D	D	—	Morocco	4
4	قطر	D	D	—	Qatar	4
6	الجزائر	F	F	—	Algeria	6
6	الأردن	F	F	—	Jordan	6
6	مصر	F	F	—	Egypt	6
6	سلطنة عمان	G	F	↑ 1	Oman	6
10	البحرين	G	G	—	Bahrain	10
11	جيبوتي	H	H	—	Djibouti	11
11	العراق	H	H	—	Iraq	11
11	لبنان	H	H	—	Lebanon	11
11	ليبيا	H	H	—	Libya	11
11	موريتانيا	H	H	—	Mauritania	11
11	الصومال	H	H	—	Somalia	11
11	السودان	H	H	—	Sudan	11
11	سوريا	H	H	—	Syria	11
11	تونس	G	H	↓	Tunisia	11
11	اليمن	H	H	—	Yemen	11
21	فلسطين	H	H	—	Palestine	21

تقوم شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار NEXI، بتصنيف 139 دولة من خلال مؤشر يحدد الفئة التي تنتمي إليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Country Risk Expert Meeting، والذي تشارك فيه شركة نيكسي كعضو. يقوم خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقييم مخاطر كل دولة من خلال مناقشة عدد من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية.

يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات. بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) الى H (أعلى درجة مخاطر)، ويتم تحديثه بشكل دوري بعد كل اجتماع لخبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- وفقاً لمؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة، شهد تصنيف 19 دولة عربية استقراراً بنهاية عام 2022، في حين ارتفع تصنيف سلطنة عمان، بينما تراجع تصنيف تونس في المؤشر.
- خلال عام 2022، لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف (A) أو (B) الأقل مخاطر وفق تصنيف نيكسي للمخاطر التجارية.
- حلت الإمارات والكويت والسعودية في المرتبة الأولى عربياً والأقل في مخاطر التجارة والتعثر في سداد ديون الشركات وحازت كل منهما على تصنيف C للمخاطر التجارية في المدى القصير.
- حلت قطر والمغرب في الفئة الخامسة من التصنيف بمستوى (D) والتي تعكس مستوى مقبولاً من المخاطر التجارية في تلك الدول.
- جاءت الجزائر والأردن ومصر وسلطنة عمان في الفئة السادسة من التصنيف (F) مما يعني وجود مخاطر تجارية مرتفعة بتلك الدول.
- حلت البحرين وحدها في الفئة السابعة من تصنيف نيكسي (G) بمخاطر تجارية مرتفعة جداً.
- جاءت 11 دولة عربية في مؤخرة التصنيف العربي لمخاطر التجارة وفق مؤشر نيكسي وحازت على تصنيف H الأعلى خطورة في المعاملات التجارية لعام 2022.

**استقرار تصنيف 19 دولة عربية  
في مؤشر نيكسي للمخاطر التجارية  
بنهاية عام 2022**

**انخفاض مستوى المخاطر وفق تقييم  
نيكسي بالنسبة لسلطنة عمان  
وتراجع وضع تونس بنهاية عام  
2022**

## تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدولة (D&amp;B Country Risk Rating)

تحسن طفيف للمتوسط العربي في مؤشر دان أند براد ستريت  
لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود  
خلال عام 2022

## وضع الدول العربية في تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدول

## Arab Countries in Dun &amp; Bradstreet Country Risk Rating

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2022 Dec 2022	ديسمبر 2021 Dec 2021	الدولة	الترتيب 2022
1	Qatar	↓ (1)	3	2	قطر	1
1	UAE	→	3	3	الإمارات	1
1	Saudi Arabia	↑	3	4	السعودية	1
4	Kuwait	→	4	4	الكويت	4
4	Oman	↑	4	5	سلطنة عمان	4
4	Bahrain	↑	4	5	البحرين	4
7	Morocco	↓ (1)	5	4	المغرب	7
7	Jordan	↑	5	6	الأردن	7
7	Egypt	↑	5	6	مصر	7
10	Tunisia	→	6	6	تونس	10
10	Algeria	→	6	6	الجزائر	10
10	Lebanon	→	6	6	لبنان	10
10	Iraq	↑	6	7	العراق	10
10	Sudan	↑	6	7	السودان	10
15	Syria	→	7	7	سوريا	15
15	Libya	→	7	7	ليبيا	15
15	Yemen	→	7	7	اليمن	15
Average		↑	5.1	5.4	المتوسط	



تعمل شركة دان وبراد ستريت Dun & Bradstreet Company على توفير معلومات شاملة عن 132 سوقاً عالمياً وترصد التغييرات في بيئة الأعمال في الدول كما تتنبأ بالتطورات على مستوى الدولة والتي قد تؤثر على مستوى المخاطر أو توفر فرصاً على المدى القصير إلى المتوسط. ويعد مؤشر مخاطر الدولة D&B rating تقييماً مقارناً عبر الحدود لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من DB1 (الأقل خطورة) إلى DB7 (الأكثر خطورة).

وفقاً لمؤشر دان أند براد ستريت D&B Rating لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود لعام 2022، شهد المتوسط العربي تحسناً طفيفاً وتراجعت قيمته إلى 5.1 درجات.

شهدت 8 دول عربية استقراراً في مؤشر دان أند براد خلال عام 2022، بينما تحسن وضع 7 دول أخرى، وفي المقابل تراجع تصنيف قطر والمغرب في المؤشر.

لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) أو (2) الأقل في مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود خلال عام 2022.

تصدرت كل من قطر والإمارات والسعودية المقدمة بحصولها على تصنيف (3) مما يعني وجود مخاطر طفيفة في أعمالها التجارية عبر الحدود بجانب وجود درجة من عدم اليقين المرتبطة بعوائد تلك الأعمال.

حازت كل من الكويت وسلطنة عمان والبحرين على تصنيف (4) الذي يعكس وجود مخاطر معتدلة في أعمالها التجارية عبر الحدود، مع ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن عوائد تلك الأعمال.

حلت المغرب والأردن ومصر في مستوى تصنيف (5) أي أن هناك مستوى مرتفعاً من المخاطر التي تصاحب الأعمال التجارية لتلك الدول عبر الحدود وقدراً كبيراً من عدم اليقين المرتبط بعوائدها.

حازت 5 دول عربية هي تونس والجزائر ولبنان والعراق والسودان على تصنيف (6) وبمستوى مرتفع جداً من المخاطر التجارية عبر الحدود بجانب خضوع عوائد أعمالها التجارية لدرجة كبيرة من التقلب.

واصلت سوريا وليبيا واليمن حصولها على تصنيف (7) وهو الأعلى في مخاطر الأعمال التجارية عبر الحدود والتي يصعب التنبؤ بالعوائد المتوقعة من العمال التجارية عبر الحدود.

لم تحظ جيبوتي وموريتانيا وفلسطين والصومال بتصنيف من قبل شركة دان وبراد ستريت حتى عام 2022.

## استقرار وضع 17 دولة عربية في تقييم شروط الدفع المفضلة مع تحسن وضع العراق وتراجع وضع المغرب وتونس بنهاية عام 2022

### شروط الدفع المفضلة في الصفقات التجارية مع الدول العربية

#### Preferred Payment Terms in Trade Deals with Arab Countries

Ranking 2022	Country	التغير Change	ديسمبر 2021 Dec 2021	ديسمبر 2022 Dec 2022	الدولة	الترتيب 2022
1	Qatar	⬆️	OA	OA	قطر	1
1	UAE	⬆️	OA	OA	الإمارات	1
1	Kuwait	⬆️	OA	OA	الكويت	1
1	Saudi Arabia	⬆️	OA	OA	السعودية	1
5	Morocco	⬇️	ILC	OA	المغرب	5
5	Oman	⬆️	ILC	ILC	سلطنة عمان	5
5	Bahrain	⬆️	ILC	ILC	البحرين	5
5	Jordan	⬆️	ILC	ILC	الأردن	5
5	Egypt	⬆️	ILC	ILC	مصر	5
10	Tunisia	⬇️	CLC	ILC	تونس	10
10	Djibouti	⬆️	CLC	CLC	جيبوتي	10
10	Mauritania	⬆️	CLC	CLC	موريتانيا	10
10	Palestine	⬆️	CLC	CLC	فلسطين	10
10	Algeria	⬆️	CLC	CLC	الجزائر	10
10	Lebanon	⬆️	CLC	CLC	لبنان	10
10	Iraq	⬆️	CLC	CIA/CLC	العراق	10
17	Yemen	⬆️	CIA/CLC	CIA/CLC	اليمن	17
18	Syria	⬆️	CIA	CIA	سوريا	18
18	Libya	⬆️	CIA	CIA	ليبيا	18
18	Sudan	⬆️	CIA	CIA	السودان	18

إن نشرة تمويل التجارة الدولية International Trade Finance Newsletter هي إحدى أهم النشرات في مجال التجارة الدولية وتمويل المشاريع، وتقدم تقييماً لجدوى الصفقات ومدى تعرضها للمخاطر. ويعد توفير بيانات حول شروط الدفع المفضلة وتقييمها أحد أهم المعلومات التي تعرضها النشرة وهناك 6 تصنيفات رئيسية لشروط الدفع المفضلة للتعامل في الصفقات التجارية بين الدول والتي تعكس مستوى مخاطر التعامل مع الدولة.

• وفق شروط الدفع التي يفضلها المصدرون الدوليون في التعامل مع الدول العربية في الصفقات التجارية، استقر توزيع الدول العربية وفق 5 تصنيفات خلال عامي 2021 و2022.

• استقرت شروط الدفع المفضلة في التعاملات الدولية لـ 17 دولة عربية بين عامي 2021 و2022، مع تحسن تلك الشروط بالنسبة للعراق للتعامل من خلال خطاب اعتماد مؤكد CLC خلال عام 2022.

• تراجع وضع المغرب في شروط الدفع من التعامل بحساب مفتوح OA عام 2021 إلى التعامل مع خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء ILC خلال عام 2022، كما تراجع وضع تونس من التعامل دولياً من خلال خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء ILC خلال عام 2021 إلى التعامل من خلال خطاب اعتماد مؤكد CLC خلال عام 2022.

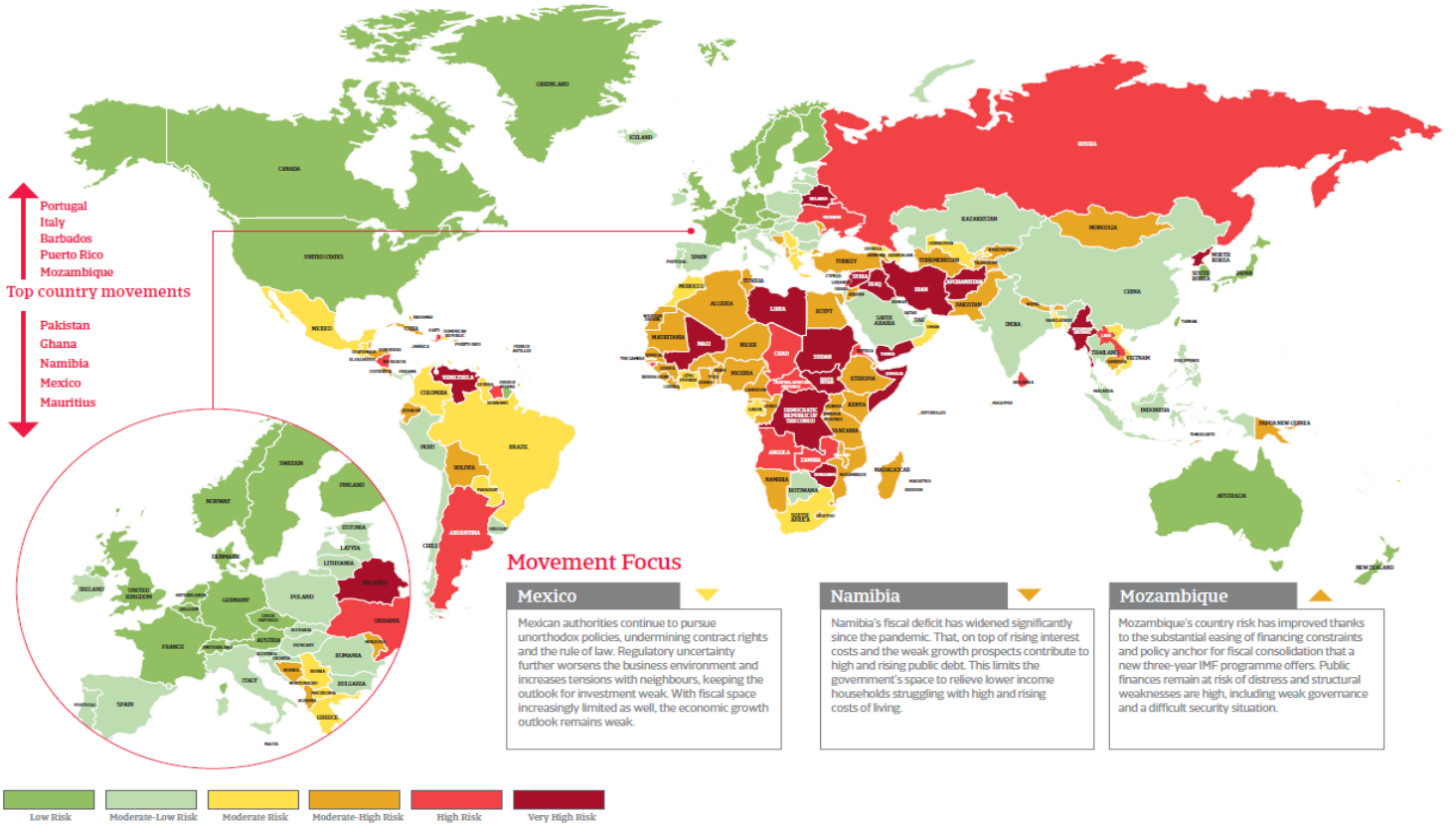
• حلت قطر والإمارات والكويت والسعودية في المجموعة الأولى والمفضلة في التعاملات الدولية من خلال الحساب المفتوح (OA) لإتمام الصفقات التجارية، بحيث تعكس أدنى مستوى من المخاطر وأعلى درجة ثقة في التعاملات التجارية الدولية.

• جاءت المغرب وسلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر في الفئة الثانية والتي تتطلب خطاب ائتمان غير قابل للإلغاء ILC كشرط لإتمام الصفقات الدولية. كما استقر التعامل في الصفقات الدولية مع تونس وجيبوتي وموريتانيا وفلسطين والجزائر ولبنان والعراق من خلال خطاب اعتماد مؤكد CLC خلال عام 2022.

• واصلت اليمن وجوها في المجموعة الرابعة والتي يشترط فيها النقد مقدماً أو خطاب اعتماد مؤكد CIA/CLC لإتمام الصفقات التجارية.

• واصلت سوريا وليبيا والسودان التواجد في المجموعة الخامسة والتي يفضل فيها النقد مقدماً CIA لإتمام الصفقات التجارية.

الوصف / Meaning	التصنيف / Classification
فتح حساب / Open account	OA
بمجرد التوقيع خلال 30 إلى 180 يوم	SD
خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء / Irrevocable letter of credit	ILC
خطاب اعتماد مؤكد / Confirmed letter of credit	CLC
نقد مقابل المستندات / Cash against documents	CAD
نقد مقدماً / Cash in advance	CIA
تم حجب التصنيف / Withheld rating	WR
غير متوفر / Not available	NA



سلطنة عمان والمغرب صنفتا في مستوى مخاطر معتدلة بينما حلت 6 دول عربية ما بين مخاطر معتدلة إلى مرتفعة بنهاية 2022

السعودية والإمارات والكويت وقطر تصدرت المقدمة في تصنيف أتراديوس لمخاطر الدولة بنهاية عام 2022

- 1. توفر شركة أتراديوس الهولندية المتخصصة في خدمات التأمين على الائتمان التجاري تقيماً لمخاطر الدولة يغطي مجموعة واسعة من العوامل مثل التطورات السياسية وخطر الصراع (المسلح) والوضع المالي السيادي والتي تتعلق بالتغييرات التنظيمية، وخطر المصادرة، والاضطرابات المدنية، والحرب، وضوابط العملة، وتخفيضات العملة. تأخذ مخاطر الدولة في الاعتبار رغبة الدولة السيادية وقدرتها على الدفع وتأثير ذلك على قدرة الكيانات العامة أو الخاصة على الوفاء بالتزامات الدفع عبر الحدود.
- 2. تعتمد مجموعة أتراديوس على نظام STAR rating system لتقييم مخاطر الدولة، ويعمل تصنيف STAR على مقياس من 1 إلى 10، حيث يمثل 1 أقل خطر و 10 يمثل أعلى خطر. يتم تجميع التصنيفات العشرة في فئات أو درجات عريضة للسماح بتفسيرها من حيث جودة الائتمان. بدءاً من الجزء الأكثر اعتدالاً في نطاق الجودة، وتتضمن درجات التصنيف ما يلي:
- 3. درجة التصنيف "مخاطر منخفضة": عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 1 و STAR 2.
- 4. درجة التصنيف "مخاطر معتدلة إلى مرتفعة": عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 3 و STAR 4.
- 5. درجة التصنيف "مخاطر معتدلة": عندما تحصل الدولة على تصنيف STAR 5.
- 6. درجة التصنيف "مخاطر معتدلة إلى مرتفعة": عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 6 و STAR 7.
- 7. درجة التصنيف "مخاطر مرتفعة": عندما تحصل الدولة على تصنيفات STAR 8 و STAR 9.
- 8. درجة التصنيف "مخاطر مرتفعة جداً": عندما تحصل الدولة على تصنيف STAR 10.



## تصنيف أتراديوس لمخاطر الدول Atradius STAR rating



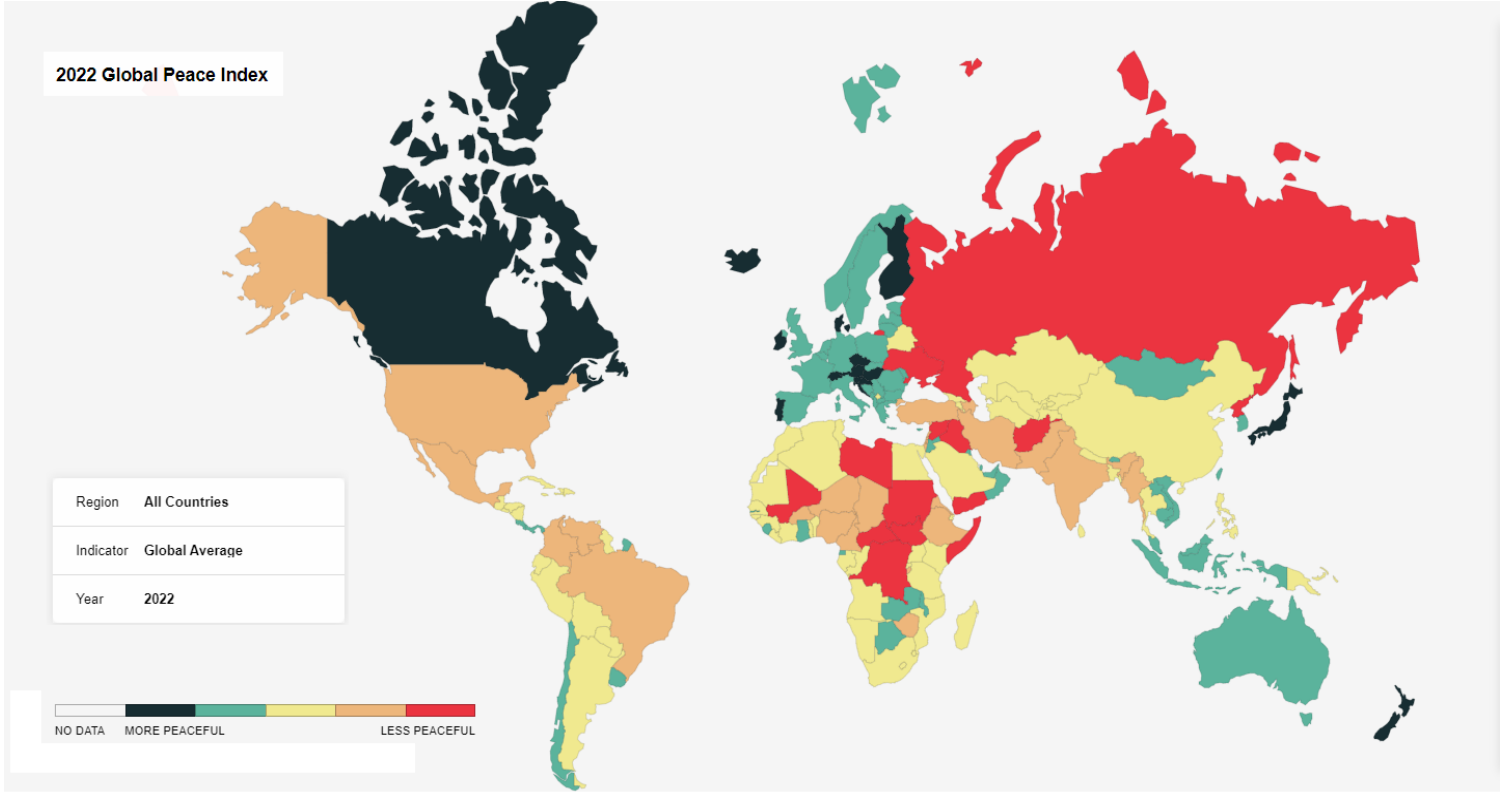
الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر أتراديوس لمخاطر الدول لعام 2022

Rating of Arab Countries in in Atradius Country Risk Index in 2022

Arab Ranking	Country	تصنيف 2022 Rating of 2022	الدولة	الترتيب عربيا
1	Saudi Arabia	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	السعودية	1
1	UAE	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	الإمارات	1
1	Kuwait	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	الكويت	1
1	Qatar	مخاطر منخفضة إلى معتدلة Moderate-Low Risk	قطر	1
5	Oman	مخاطر معتدلة Moderate Risk	سلطنة عمان	5
5	Morocco	مخاطر معتدلة Moderate Risk	المغرب	5
7	Algeria	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	الجزائر	7
7	Egypt	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	مصر	7
7	Jordan	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	الأردن	7
7	Tunisia	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	تونس	7
7	Djibouti	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	جيبوتي	7
7	Mauritania	مخاطر معتدلة إلى مرتفعة Moderate-High Risk	موريتانيا	7
13	Lebanon	مخاطر مرتفعة High Risk	لبنان	13
14	Libya	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	ليبيا	14
14	Iraq	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	العراق	14
14	Somalia	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	الصومال	14
14	Yemen	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	اليمن	14
14	Syria	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	سوريا	14
14	Sudan	مخاطر مرتفعة جدا Very High Risk	السودان	14

- وفقا لتقييم أتراديوس لمخاطر الدولة لعام 2022، لم تصنف أي دولة عربية في الفئة الأولى منخفضة المخاطر.
- تصدرت كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر مقدمة الدول العربية في تصنيف أتراديوس لمخاطر الدولة بنهاية 2022، وحلت في الفئة التي تتراوح فيها مخاطر الدولة ما بين منخفضة إلى معتدلة، مما يعكس قدرة تلك الدول على إتمام المعاملات الدولية.
- حلت سلطنة عمان والمغرب في فئة المخاطر المعتدلة، مما يعني احتمالية حدوث تأخر في الوفاء بالالتزامات الدولية.
- جاءت 6 دول عربية هي الجزائر ومصر والأردن وتونس وجيبوتي وموريتانيا في الفئة التي تتراوح فيها مخاطر الدولة ما بين معتدلة إلى مرتفعة، أي أن هناك مشكلات تتعلق بكفاءة المعاملات والتي تشكل خطراً كبيراً لحدوث تأخيرات في تنفيذ العقود الدولية.
- صنفت لبنان في فئة الدول ذات المخاطر المرتفعة من قبل أتراديوس بنهاية 2022، حيث تكاد البنية التحتية للقطاع المصرفي أن تكون غير موجودة في تلك الفئة، مما يعني وجود عوائق كبيرة أمام تحويل الأموال من خلال النظام.
- نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها ليبيا والعراق والصومال واليمن وسوريا والسودان، حلت هذه الدول في الفئة الأخيرة الأكثر خطورة وفق تصنيف أتراديوس بنهاية 2022، مما يعني أن ظروف السوق في تلك البلدان شديدة الصعوبة لدرجة أن أنشطة التأمين تعتبر غير مجدية وفق منهجية التصنيف المعتمدة من أتراديوس.

Grade	STAR rating
Low Risk	1
	2
Moderate-Low Risk	3
	4
Moderate Risk	5
	6
Moderate-High Risk	7
	8
High Risk	9
	10
Very High Risk	



متوسط ترتيب الدول العربية  
في مؤشر السلام العالمي  
شهد تحسناً  
خلال عام 2022

تحسن وضع 14 دولة عربية  
وتراجع ترتيب 4 دول أخرى مقابل  
استقرار ترتيب مصر وسوريا واليمن

- مؤشر السلام العالمي (GPI) هو محاولة لقياس وضع السلم النسبي للدول والمناطق. يقوم بإنتاجه معهد الاقتصاد والسلام، بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، وبالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا.
- مؤشر السلام العالمي GPI هو مؤشر مركب يقيس سلم وهدوء الدول ويتكون من 23 مؤشراً كمياً ونوعياً لكل منها مقياس من 1 إلى 5. وكلما انخفضت النتيجة النهائية للمؤشر، كانت البلاد أكثر سلاماً.
- يعتمد المؤشر على تحليل أكثر شمولاً للبيانات حول اتجاهات السلم، وقيّمته الاقتصادية، وكيفية تطوير مجتمعات مسالمة. باستخدام 23 مؤشراً نوعياً وكمياً.
- يغطي مؤشر السلام العالمي 99.7% من سكان العالم و163 دولة، ويستخدم 23 مؤشراً نوعياً وكمياً ويقيس حالة السلام باستخدام ثلاثة مجالات موضوعية:
  - (1) مستوى الأمان والسلامة المجتمعية.
  - (2) مستوى الصراع الداخلي والخارجي الحالي.
  - (3) الإنفاق العسكري (درجة التزويد بالقوة العسكرية).





## مؤشر السلام العالمي Global Peace Index

### ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي لعام 2022

#### Ranking of Arab Countries in Global Peace Index in 2022

Arab Ranking	Country	التغير	التغيير	الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب العربي
		Change		Global rank		
1	Qatar	↑	6	23	قطر	1
2	Kuwait	↓	(1)	39	الكويت	2
3	Jordan	↑	15	57	الأردن	3
4	UAE	↑	1	60	الإمارات	4
5	Oman	→	0	64	سلطنة عمان	5
6	Morocco	↑	9	74	المغرب	6
7	Tunisia	↓	(3)	85	تونس	7
8	Bahrain	↑	1	99	البحرين	8
9	Algeria	↑	10	109	الجزائر	9
10	Mauritania	↑	5	112	موريتانيا	10
11	Djibouti	↓	(9)	113	جيبوتي	11
12	Saudi Arabia	↑	8	119	السعودية	12
13	Egypt	↑	5	126	مصر	13
14	Palestine	→	0	133	فلسطين	14
15	Lebanon	↑	6	138	لبنان	15
16	Libya	↑	5	151	ليبيا	16
17	Sudan	↓	(2)	154	السودان	17
18	Somalia	↑	2	156	الصومال	18
19	Iraq	↑	2	157	العراق	19
20	Syria	→	0	161	سوريا	20
21	Yemen	→	0	162	اليمن	21
Average		↑	3	109	المتوسط	

### THE STATE OF PEACE



- وفقاً لبيانات تقرير السلام العالمي 2022، شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي تحسناً بمقدار 3 نقاط إلى 109 خلال عام 2022 مقارنة مع 112 عام 2021، ومن ثم أصبحت أكثر سلباً وهدوءاً. وجاء ترتيب 12 دولة عربية أقل من المتوسط العربي ما بين المرتبة 112 بالنسبة لموريتانيا والمرتبة 162 بالنسبة لليمن.
- شهد ترتيب 13 دولة عربية تحسناً وحلت في ترتيب أفضل في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2022 مقارنة بترتيبها خلال عام 2021، وتصدرت الأردن المقدمة وقفزت 15 مركزاً، تلتها الجزائر (قفزت 10 مراكز)، ثم المغرب (قفزت 9 مراكز).
- تراجع ترتيب 4 دول عربية في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2022، تصدرتها جيبوتي (تراجعت 9 مراكز)، ثم تونس (تراجعت 3 مراكز). في المقابل استقر ترتيب سلطنة عمان وفلسطين وسوريا واليمن عند نفس المستوى دون تغيير بين عامي 2021 و2022.
- تصدرت قطر (23 عالمياً) والكويت (39 عالمياً) والأردن (57 عالمياً) والإمارات (60 عالمياً) وسلطنة عمان (64 عالمياً)، المراكز الخمسة الأولى عربياً على التوالي، وحلت في الفئة الثانية من التصنيف عالمياً مما يعني أنها الدول الأكثر سلباً في المنطقة العربية (Countries with high peacefulness).
- جاء ترتيب المغرب وتونس والبحرين والجزائر وموريتانيا وجيبوتي والسعودية ومصر ما بين المركزين 6 و13 عربياً (74 و126 عالمياً) في مؤشر السلام العالمي، وحلت في الفئة الثالثة بمستوى سلمية متوسطة (Countries with medium peacefulness).
- حلت فلسطين (14 عربياً، 133 عالمياً) ولبنان (15 عربياً و138 عالمياً) في الفئة الرابعة من المؤشر بمستوى سلام منخفض (Countries with low peacefulness).
- حلت 6 دول عربية تعاني اضطرابات سياسية هي ليبيا والسودان والصومال والعراق وسوريا واليمن في الفئة الخامسة وهي الدول الأقل سلباً في المنطقة العربية خلال العام 2022 (Countries with very low peacefulness).

المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation  
“DHAMAN”

**Your Partner in the Arab World**



We provide Exporters, Investors, Financial Institutions,  
Export Credit Agencies & Multilaterals with bespoke  
Credit and Political Risk Insurance solutions since 1974

***Rated A+ stable outlook by S&P***

📍 Main office, Kuwait City, State of Kuwait

☎ Tel: +965 24959555

✉ operations@dhaman.org

📍 Regional Office, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

☎ Tel: +966 11 4789270

✉ riadhoffice@dhaman.org

🌐 www.dhaman.org